S/PV.9363

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9363**

الخميس، 29 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/05

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد ديابا
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية (S/2023/419)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017)، 2401 (2018)، 2449 (2018)، 2504 (2020)، 2533 (2020)، 2585 (2021)، 2642 (2022)، 2672 (2023). (S/2023/464)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية (S/2023/419)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017)، 2401 (2018)، 2449 (2018)، 2504 (2020)، 2533 (2020)، 2585 (2021)، 2642 (2022)، 2672 (2023). (S/2023/464)

الرئيسة: وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاة رشدي نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/419 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، والوثيقة S/2023/464 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017)، 2401 (2018)، 2449 (2018)، 2504 (2020)، 2533 (2020)، 2585 (2021)، 2642 (2022)، 2672 (2023).

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** يذكرنا العنف والمعاناة التي عاشها الشعب السوري في الشهر الماضي جميعا بالمخاطر بالرغم من استمرار الجهود الدبلوماسية بشأن سورية، حيث لا يزال السوريون يواجهون نزاعا حادا ودوليا. وقد شهدنا في الأيام الأخيرة جولات متعددة من الغارات الجوية الموالية للحكومة في الشمال الغربي. تلقينا تقارير مقلقة للغاية عن غارة على سوق في شمال غرب سورية، أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين. وتقول روسيا إنه تم تنفيذ ضربات على مراكز قيادة التشكيلات المسلحة غير الشرعية، وتصفية المسلحين ومستودعات الأسلحة في منطقة خفض التصعيد في إدلب. كما شهدنا عدة ضربات بطائرات مسيرة بدون طيار على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من المناطق المسيطرة عليها جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في القائمة، وأفادت التقارير أنها أسفرت أيضا عن مقتل مدنيين وإصابتهم. وفي الوقت نفسه، استمر تبادل إطلاق قذائف الهاون والصواريخ والمدفعية بانتظام عبر الخطوط الأمامية.

وشهدنا كذلك تقارير عن العديد من الحوادث الأخرى المثيرة للقلق، بما في ذلك الضربات التركية بالطائرات المسيرة بدون طيار والمدفعية على مواقع قوات سورية الديمقراطية والحكومة السورية، فضلا عن البنية التحتية المدنية؛ وقصف المواقع التركية من قبل قوات سورية الديمقراطية؛ والغارات الجوية الإسرائيلية؛ والحوادث الأمنية في جنوب سورية ووسطها؛ والهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة. وفي الأيام الأخيرة، أثار المبعوث الخاص بيدرسون مع الجهات الفاعلة الرئيسية في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار الحاجة إلى استعادة الهدوء والحفاظ عليه. وفي نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني تماشيا مع القرار 2254 (2015).

إن السوريين يواجهون أزمة إنسانية تزداد سوءا. وعلى نحو ما أكدت لفرقة العمل الإنسانية هذا الأسبوع في جنيف، يجب أن

تكون احتياجات السوريين في صميم نهجنا، ويجب عدم تسييس العمل الإنساني – وهذا يعني أنه ثمة حاجة إلى موارد كافية. ونحن ممتنون للتضامن الذي تم إظهاره والتعهدات السخية التي قطعت في مؤتمر بروكسل لدعم العمليات في جميع مناطق سورية، كما أننا بحاجة إلى مدفوعات سريعة. وهذا يعني أيضا ضمان الوصول عبر جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود. ونرحب بالقافلة الأخيرة التي تم إرسالها عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية. وإذ نقترب من انتهاء صلاحية قرار المجلس المتعلق بالعمليات العابرة للحدود، أود أن أشدد على كلمات الأمين العام، الذي دعا مرارا وتكرارا إلى التمديد لمدة 12 شهرا، فضلا عن الحاجة إلى تقديم المساعدة عبر جميع ركائز خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز الإنعاش المبكر. وهذا يعني أيضا أنه ينبغي للدول التي تفرض جزاءات أن تواصل البناء على التحركات التي اتخذتها استجابة للزلازل وأن تكثف جهودها لمواجهة الإفراط في الامتثال.

وأود الإشارة إلى عبور عدد من الأطفال خطوط القتال في الشهر الماضي لإجراء الامتحانات أكثر ممن عبروا في السابق، وهو تطور مرحب به، يشير إلى أن جميع الأطراف ترغب بداخلها في عدم تسييس الحصول على المساعدات والخدمات عندما تريد ذلك.

ولا يزال السوريون يواجهون أزمة اقتصادية حادة. واستقرت الليرة السورية لفترة قصيرة في حزيران/يونيه. لكن السوريين العاديين لا يزالون يعانون من ارتفاع التضخم ونقص الطاقة والوقود. ويتأثر السوريون من جميع الجهات وجميع الخلفيات، مما يغذي الاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء البلد.

ولا تزال مأساة المحتجزين والمختفين والمفقودين مستمرة. وقد تأثرت أسرهم، ولا سيما النساء والفتيات، بشدة. ويتطلع الكثيرون إلى تصويت الجمعية العامة اليوم على مشروع القرار A/77/L.79 على أمل أن يتمكن كيان جديد مكرس لقضية الأشخاص المفقودين في سورية من تقديم قدر من الإغاثة للأسر في جميع أنحاء سورية وخارجها التي تطالب بحقها في معرفة الحقيقة. ومع ذلك، دعونا نتذكر أيضا أن الآلاف لا يزالون عرضة للاحتجاز التعسفي ومعرضين للخطر كل يوم. ونواصل الدعوة إلى الإفراج عن السجناء، من جانب واحد وعلى نطاق واسع، دون تأخير. وقد قام زملائي، الذين شاركوا في الاجتماع الأخير لفريق أستانا العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، بمناشدة الدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ أن تضغط من أجل اتخاذ إجراء بشأن تلك المسألة، على نطاق يتناسب مع المشكلة. وسنواصل إثارة هذه المسألة مباشرة في تعاملاتنا مع الحكومة السورية وجميع الأطراف ذات الصلة.

ودعونا أيضا لا ننسى ملايين السوريين الذين يعيشون نازحين، سواء داخل سورية أو خارجها. ولم يروا بعد أي تغيير ملموس في الظروف التي يمكن أن تجعلهم يعودون طوعا وبأمان وكرامة. وقد كان العديد من السوريين من بين أولئك الذين غرقوا بشكل مأساوي مؤخرا بغرق قارب مكتظ في البحر الأبيض المتوسط – وهو تذكير مؤسف لنا جميعا بما يمكن أن يترتب على اليأس.

وتبين لنا كل تلك العوامل سبب الأهمية البالغة لترجمة تجديد المسار الدبلوماسي إلى حلول حقيقية لتلبية الشواغل الملحة للشعب السوري، وبناء قدر من الثقة بين الأطراف، والمضي قدما نحو إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). لقد حملنا هذه الرسالة إلى الجميع هذا الشهر. وشارك المبعوث الخاص بيدرسون في جنيف مع هيئة التفاوض السورية؛ وفي باريس، مع كبار المسؤولين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا؛ وفي بروكسل، مع الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وكبار المسؤولين الأوروبيين؛ ومع وزراء خارجية الأردن والعراق ولبنان ومصر ومسؤولين رفيعي المستوى من إيطاليا.

ويتطلع المبعوث الخاص إلى مواصلة التعاون الوثيق مع فريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية. وسافر إلى موسكو، حيث التقى وزير الخارجية الروسي وغيره من كبار المسؤولين. وحضر الاجتماعات الرفيعة المستوى في أستانا، حيث التقى بنواب وزراء خارجية إيران وروسيا وتركيا ووفدي الحكومة السورية والمعارضة السورية. وعقدت إيران وروسيا والحكومة السورية وتركيا اجتماعا رباعيا في أستانا.

ويتضح من تلك الالتزامات أن الانتقال من مرحلة النية إلى العمل يتطلب مشاركة حقيقية ومرونة والتزامات من أكثر من مجرد مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة. حتى الخطوات المتواضعة لتحسين حياة السوريين والمضي قدما على المسار السياسي ستتطلب أن تعمل العديد من الأطراف المختلفة، والتي لدى كل منها وسائل سهلة لإفساد ذلك إذا تم استبعادها. ولهذا السبب رحب المبعوث الخاص بالاهتمام المتزايد بسورية ويسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الاتساق والتنسيق والتكامل بين الجهود الدبلوماسية الجارية، فضلا عن إشراك الأطراف السورية وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية مباشرة كميسر العملية السياسية.

وفي هذا الصدد، يواصل المبعوث الخاص جهوده لإعادة عقد اللجنة الدستورية. ويجب أن نتغلب على المسائل التي تمنع اللجنة من الانعقاد وأن نراها تستأنف عملها وتحقق إنجازا، وبخطى سريعة. ولا نزال نقدر الأفكار الخلاقة للتغلب على العقبات ونظل على اتصال مع جميع الأطراف المعنية لإعادة عقد اللجنة الدستورية في جنيف.

وفيما يتعلق ببناء الثقة، فإن مسألة اللاجئين السوريين والمشردين داخليا مسألة أخرى ذات اهتمام مشترك. ولا تزال رسالتنا واضحة جدا: يجب التمسك بمبدأ العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. والطريق للمضي قدما يكمن في أن تتخذ الأطراف المعنية خطوات عملية بشأن مسائل الحماية وسبل العيش التي يقول اللاجئون أنفسهم إنها تمنعهم من العودة – وهي إجراءات يمكن أن تقودنا أيضا إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا وهدوءا وحيادية. وهذا أمر يواصل المبعوث الخاص بيدرسن النظر فيه مع الجهات الفاعلة الرئيسية والتنسيق الوثيق مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين.

ومع تكثيف الجهود الدبلوماسية، من الأهمية أكثر من أي وقت مضى سماع أصوات السوريين أنفسهم. لذلك كان من دواعي الترحيب سماع ممثلي غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة في بروكسل وهم يقدمون رسالة واضحة تنسقها مجموعة واسعة من السوريين من الداخل والخارج مفادها أن السوريين يريدون حلا سياسيا يحافظ على وحدة سورية واستقرارها ويهدف إلى إعادة بناء التماسك الاجتماعي بطريقة تستجيب لتطلعات الشعب السوري – كل الشعب السوري.

وفي الأسبوع الماضي في بيروت، استمعنا إلى رسالة مماثلة من مجموعة استشارية مخصصة من أعضاء غرفة دعم المجتمع المدني، ناقشوا طرقا عملية لتسخير الديناميات الإقليمية الحديثة لدعم السوريين أنفسهم والعملية السياسية للقرار 2254 (2015)، التي يحتاجون إلى رؤيتها تتحرك على وجه السرعة.

وقد اجتمع المجلس الاستشاري للمرأة هذا الشهر في جنيف وبروكسل. ومن الضروري التشاور مع النساء لأن النزاع يؤثر عليهن بطرق محددة، ويجب أن يضطلعن بدور نشط في صياغة حل سياسي. ومن المفيد للغاية أيضا التشاور مع النساء، اللائي قدمن رؤى ثاقبة ومشورة بشأن الفرص السياسية وأيضا بشأن حالات المأزق المحتملة، مثل الحاجة إلى معالجة شواغل الحماية في أي جهود تنبثق عن إعادة المشاركة الإقليمية.

وكما أشار المبعوث الخاص، لن يكون بوسعنا أن نقول إن الفرصة الحالية قد اغتنمت إلا عندما نرى استئنافا لبناء الثقة في الميدان وعملية سياسية حقيقية. وما زلنا لا نستطيع أن نقول إن الفرصة قد اغتنمت. ولم تسفر التحركات الدبلوماسية بعد عن نتائج ملموسة. لكن الفرصة لا تزال موجودة على الرغم من ذلك. ويواصل المبعوث الخاص بحث واختبار إمكانيات الجهود الدبلوماسية بشأن جميع جوانب القرار 2254 (2015)، بما في ذلك عن طريق تدابير بناء الثقة لنهج خطوة مقابل أخرى واستئناف اللجنة الدستورية. وفي الأسابيع المقبلة، نأمل أن نتمكن من مواصلة المشاركة بمزيد من الوضوح والتحديد بشأن كيفية بناء الثقة، واستئناف العملية السياسية بين السوريين، وتنفيذ القرار 2254 (2015). ونتطلع إلى مواصلة مشاركتنا مع الأطراف السورية والأطراف العربية وأستانا والأطراف الغربية بشأن تلك القضايا من أجل تعزيز التنسيق والتحرك نحو حل سياسي بقيادة سورية وملكية سورية يعيد سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري بأسره.

الرئيس: أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتي إلى مخاطبة المجلس. لقد عدت من دمشق أمس بإحساس أكبر بالتحديات الإنسانية العميقة التي تحدثت عنها السيدة رشدي للتو، ولكني عدت أيضا بالفرص الملحة التي تواجه سورية. كانت هذه المهمة الثالثة لي منذ أن دمرت زلازل شباط/فبراير المنطقة. سافرت إلى سورية لاستئناف المناقشات مع الرئيس الأسد ووزير الخارجية مقداد. كما كانت فرصة مهمة جدا للاستماع مباشرة إلى التحديات والفرص من الأمم المتحدة وقيادة المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، في دمشق. في الأردن، حالفني ما يكفي من الحظ لتبادل وجهات النظر مع وزير الخارجية أيمن الصفدي عن الديناميات الإقليمية المرتبطة بسورية. وخرجت من المناقشات المختلفة بالعديد من الانطباعات التي استمرت معي.

أولا، يعاني الشعب السوري اليوم معاناة لا يمكننا تقديرها حق قدرها. لقد قلنا مرارا وتكرارا في القاعة إن معاناته لا تزال تتفاقم كل عام. واليوم، تود الأسر في جميع أنحاء البلد الاحتفال بعيد الأضحى المبارك، لكنها ستفعل ذلك بكميات ضئيلة من الطعام، والقليل من الوقود في مواقدها ومياه أقل في منازلها. ويتعين على الأسر المعيشية أن تجمع الدخل من كل مصدر ممكن لتغطية النفقات الأساسية وغالبا لا تنجح. وقد دفع النزاع الذي استمر 12 عاما، والانهيار الاقتصادي المصاحب له، وعوامل أخرى، 90 في المائة من السكان إلى ما دون خط الفقر. حتى أن هناك بعض التكهنات بأن الرقم أكثر من ذلك الآن. لذلك يؤسفني أن أقول إن الملايين من الناس في جميع أنحاء سورية – وسيستمعون إلى هذا البيان – لن يجدوا سوى النزر اليسير من الراحة خلال أكثر احتفالات السنة بركة.

وتأتي هذه المشقة في وقت لا تملك فيه الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني سوى وسائل محدودة للغاية لمساعدة الأشخاص الضعفاء في سورية. خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام - وهي الأكبر في العالم، بالمناسبة، بقيمة 5.4 بلايين دولار للمساعدات الإنسانية داخل سورية - تم تمويلها بنسبة أقل من 12 في المائة، حتى منتصف العام. لم يسبق لها أن عانت من سوء التمويل طوال مدة النزاع كما يحدث الآن. وكما أحطنا علما الشهر الماضي (انظر S/PV.9333) وكما سمعت مرة أخرى في دمشق من برنامج الأغذية العالمي، فإن عجزا قدره 200 مليون دولار سيضطر البرنامج إلى خفض معونته الغذائية الطارئة بنسبة 40 في المائة، أي نصفها تقريبا، بعبارة أخرى. كما تواجه العمليات خارج إطار تلك الخطة بالذات تحديات. وسمعت من ممثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن الوكالة الآن تمتلك أموال لا تكفي سوى 18 في المائة من ميزانيتها السنوية. لم تواجه أوضاعا سيئة مثل هذا العام. فعلى سبيل المثال، قد تتوقف عملياتها للاجئين الفلسطينيين، في مخيم اليرموك الشهير، في آب/أغسطس إذا لم يتغير الوضع.

وبطبيعة الحال، نقدر الدعم الكبير الذي قدمه المانحون والتعهدات التي قطعوها في وقت سابق من هذا الشهر في مؤتمر بروكسل السابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وكما أشار المفوض السامي غراندي والمدير شتاينر وممثلي، فإن كل مساهمة تساعد بشكل كبير في تخفيف المعاناة وتحقيق قدر من الأمل. ما نتطلع إلى القيام به هو تحويل تلك التعهدات إلى أموال في البنوك في أقرب وقت ممكن، نظرا للمحنة الاستثنائية لحالة تمويل العمليات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

وبعد أكثر من 12 عاما من الأزمة، هناك أيضا مسألة التعافي المبكر، التي ناقشناها كثيرا وسنواصل القيام بذلك. لقد أجريت محادثات مطولة حول ذلك في دمشق. تشكل احتياجات التعافي المبكر تحديا حاسما للاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وهذا لا يقلل من العديد من القضايا الإنسانية الملحة الأخرى في سورية، وفي الواقع، كما ذكرتنا السيدة رشدي للتو، فهي كثيرة وتشمل مخاطر حماية النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى. ولكن من الواضح لنا جميعا، كما أتصور، أن مواصلة توسيع أنشطة الإنعاش المبكر هي أفضل فرصة للمجتمع الإنساني لتقديم الدعم لمستقبل الشعب السوري.

وسيتطلب أي تحرك نحو استجابة أكثر استدامة نهجا مختلفا، وبشكل حاسم نهجا مع جداول زمنية أطول وخطوط حمراء أقل من الجهات المانحة، وقد سمعت أمثلة على ذلك في مناقشاتي مع ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في دمشق. ويمكن للشباب أن يتلقوا تدريبا مهنيا، ولكن يجب أيضا توجيههم لتحويل هذه القدرات إلى سبل عيش. سمعت عن أنظمة الري التي يمكن بناؤها لمجتمعات المزارعين بدون تأهيلها كتنمية، وهو بالطبع من المحرمات. ومن الأمثلة الحية جدا بالنسبة لي أنه ينبغي تخفيف الفروق بين المدارس "المعاد تأهيلها" و "المعاد بناؤها" لتوفير أماكن آمنة للطلاب لتلقي التعليم. في الوقت الحالي، يمكننا إعادة تأهيل مبنى من الداخل، ولكن لا يمكننا إعادة تأهيل المبنى ككل من أجل إعادته إلى غرضه الأساسي كمدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي. وما زلنا بحاجة أيضا إلى توافق دولي أقوى بشأن هذه المسألة، على الرغم من أنها ما فتئت تتراكم إلى حد كبير، وكان بلدكم، السيدة الرئيسة، في الطليعة فيما يتعلق بأهمية برامج التعافي المبكر في سورية. وفي الأسابيع المقبلة، أتطلع إلى طرح أفكار حول كيفية إقامة شراكات جديدة وربما الوصول إلى مصادر جديدة لتمويل التعافي المبكر لسورية، وإلى إجراء مناقشات، لا سيما مع المنطقة.

وكما قالت السيدة رشدي، شهدنا في الأسابيع التي سبقت وصولي إلى سورية زيادة ملحوظة في العنف في الشمال الغربي، ولا سيما في اللاذقية وإدلب. وتلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ مقتل ما لا يقل عن 11 شخصا، من بينهم تسعة أشخاص لقوا حتفهم في تفجير بالقرب من سوق في شمال غرب سورية. وأصيب كثيرون آخرون في الأيام الأخيرة في أعقاب تصاعد الأعمال العدائية، مما يذكرنا بأن الحرب مستمرة. وأتقدم بخالص التعازي، من خلال المجلس، إلى جميع الأسر المتضررة من أعمال العنف الأخيرة.

وكما نعلم، فإن قرار المجلس بشأن العمليات عبر الحدود سينتهي في غضون 11 يوما، أي في 10 تموز/يوليه. وكما سمعنا، كان الأمين العام واضحا جدا بشأن آرائه المعنية بضرورة تجديد القرار ليغطي 12 شهرا وأن يشمل جميع النقاط عبر الحدود بغية تيسير تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشمال الغربي. واستنتاجه، بالطبع، هو استنتاج مدروس بعناية. وهو يعكس آخر التقييمات بشأن الحالة الإنسانية في الميدان. ومنذ وقوع الزلزال، سررنا جدا لتمكننا من نشر موظفي الأمم المتحدة في شمال غرب سورية، وهو أمر مفيد للغاية. وتشير تلك التقييمات اليومية إلى تزايد الاحتياجات وتفاقم المصاعب. وتتجاوز أسعار الأغذية في تلك المنطقة المعدل الوطني، المرتفع بالفعل. وتوجد أعلى تجمعات للعائلات النازحة على طول الحدود السورية التركية. والكوليرا، التي كثيرا ما نشير إليها في المجلس، مستمرة في الانتشار. وفي رأيي، يعكس الإذن لمدة 12 شهرا نظرة عملية للعمليات الحالية، وهو وثيق الصلة بشكل خاص بالحاجة إلى برمجة التعافي المبكر والاستفادة من أموال التعافي المبكر من المانحين.

وعلى أساس شهري في الشمال الغربي، تصل الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ما يقرب من 2,7 مليون من الرجال والنساء والأطفال الأضعف بالمساعدات الأساسية والمنقذة للحياة. وتمر معظم تلك الإمدادات عبر معبر باب الهوى الحدودي، الذي أذن مجلس الأمن باستخدامه. وقبل وصولي، وكما ذكرت السيدة رشدي في وقت سابق، توجت عدة أسابيع من الجهود بقافلة من 10 شاحنات من حلب وصلت بأمان إلى إدلب، تحمل مساعدات إلى 000 22 شخص. ونعلم جميعا أن هذه الجهود الرامية إلى زيادة تلك المساعدة عبر خطوط التماس يجب أن تستمر وهي أساسية. ويمكن للمجلس بالتأكيد أن يعتمد على التزامنا بتحقيق تلك الغاية. وتمثل القافلة العابرة لخطوط التماس لحظة هامة، ولكنها أيضا تذكرة بأنها لا يمكن أن تحل محل الحجم المطلوب عبر الحدود، كما نذكر المجلس بانتظام. ولذلك، سنحتاج إلى الاستمرار بالمزيد من الوقت والجهد والاتصالات اليومية من أجل تمكين المساعدة عبر خطوط التماس من أن تشكل جزءا أكبر بشكل متزايد من المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية.

إن الحصول على إذن مدته 12 شهرا سيمكننا نحن وشركاءنا من تحقيق نتائج إنسانية أفضل خلال الأشهر المقبلة. الأمر بهذه

البساطة. ويمكن إجراء التخطيط التشغيلي وتعيين الموظفين وجمع الأموال بطريقة مدروسة بشكل أكبر. وسيكفل الإذن لعام آخر، حتى تموز/يوليه المقبل، تدفق المساعدات في فصل الشتاء الصعب، الذي سيشكل خطرا لفترة أقصر. وكما ذكرت – وأعتقد أن هذه هي أهم نقطة أود أن أشدد عليها – فهو مفيد لبرامج التعافي المبكر، التي لا تعمل على دورات مدتها ستة أشهر، وبالكاد تعمل لمدة 12 شهرا. ونحن بحاجة إلى النظر إلى أبعد من ذلك. والشعب السوري، الذي تزداد احتياجاته كل عام، يعتمد على الأقل على ضمان من هذا النوع.

لقد رأينا مجموعة من الجهات المانحة، بما في ذلك بلدكم، سيدتي الرئيسة – تتقدم في لحظة غير عادية وممتازة للتمويل الإنساني على مستوى العالم – تمول بالكامل النداء العاجل لجمع 400 مليون دولار تقريبا استجابة للزلزال. كما أرسلت الدول الأعضاء العديد من الشاحنات والقوارب والطائرات المليئة بالمساعدة بشكل ثنائي، وسمعت المزيد من التفاصيل عنها عندما كنت في دمشق قبل أيام. ونذكر بأن الرئيس الأسد سمح للأمم المتحدة بالوصول إلى معبرين حدوديين إضافيين، من بين تدابير طارئة أخرى، وهو ما تم تجديده حتى آب/أغسطس. وليس لدي أي سبب للاعتقاد بأنه لن يتم تجديده مرة أخرى.

وأعتقد أن المجلس يرى آراءنا بشأن الاتجاه الذي نريد أن يتجه إليه مشروع القرار، وهي تعكس تماما بيانات الأمين العام في هذا الشأن. وكما ذكرتنا السيدة رشدي، فإن الاستجابة الإنسانية في سورية تمر بمنعطف حرج، وكذلك مستقبل سورية نفسه. ومن جانبنا، هناك تحديات كبيرة واضحة، ولكن، بصراحة، هناك أيضا العديد من الفرص الهامة الواضحة. ويمكننا الاستفادة بشكل أكبر من تمويل التعافي المبكر على أساس موثوق ويمكن الاعتماد عليه، والاستمرار في التواجد في شمال غرب وشمال شرق سورية، والتأكد من أن مساعداتنا هناك لا تعتمد على التقلبات في غضون فترة زمنية أقصر، وأن نحول اهتمامنا إلى القطاعات في سورية التي، كما تم تذكيري في دمشق، لها دور مركزي في تحديد الاحتياجات الأساسية، وعلى سبيل المثال، الكهرباء والماء – يمكننا، بل يجب علينا، وينبغي لنا أن نعالج تلك المسائل – فقط إذا جعلنا من وجودنا شراكة ودعما للأشخاص الذين عانوا هذه السنوات العديدة.

الرئيسة: أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما وتقييماتهما للحالة السياسية والإنسانية في سورية.

ونحن مقتنعون بأنه لا بديل عن المضي قدما في عملية التسوية السياسية التي يقودها وينفذها السوريون في سورية بمساعدة الأمم المتحدة، في امتثال صارم للقرار 2254 (2015) فيما يتعلق بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وقد أُعيد التأكيد على هذا الموقف وموقفنا الثابت الداعم لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص في المشاورات مع السيد بيدرسن في موسكو في 9 حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم أن يتقيد تقيدا صارما بالولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ذيالصلة، والذي يركز على تعزيز المفاوضات بين السوريين، بما في ذلك في إطار اللجنة الدستورية، وهي الصيغة المثلى للحوار المباشر بين السوريين. وما زلنا نعتقد أن القرارات الأساسية بشأن معايير وأماكن الجولات المقبلة من المشاورات بين السوريين ينبغي أن يتخذها السوريون أنفسهم، بدون تدخل خارجي.

ونلاحظ مع الارتياح نتائج الاجتماع الدولي العشرين بشأن سورية، الذي عقد في أستانا يومي 20 و 21 حزيران/يونيه مع شريكينا – إيران وتركيا – في إطار عملية أستانا. وخلال الاجتماع، تم التأكيد مرة أخرى على الدور القيادي لمسار أستانا في تعزيز حل مستدام وطويل الأجل للأزمة السورية. بالإضافة إلى ذلك، عقدت مشاورات رباعية مثمرة في أستانا بين نواب وزراء خارجية روسيا وإيران وسورية وتركيا حول إعداد خريطة طريق لاستعادة العلاقات بين سورية وتركيا.

وأصبح تطبيع علاقات دمشق مع الدول العربية، بما في ذلك إعادة قبول سورية التي طال انتظارها في جامعة الدول العربية، محور الاهتمام الدولي. ونعتقد أن مشاركة سورية المتجددة في أعمال جامعة الدول العربية، التي هي عضو مؤسس فيها، ستساعد على تحسين البيئة في الشرق الأوسط والتغلب على عواقب الأزمة السورية والزلزال الكارثي الذي وقع في 6 شباط/فبراير، على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تزيد البلدان العربية دعمها للجمهورية العربية السورية في إعادة بناء بنيتها التحتية، مع التركيز على المجالات الإنسانية والتجارية والاقتصادية. ويعقد هذا العمل الجزاءات الانفرادية غير المشروعة التي تفرضها البلدان الغربية على دمشق. ونظراً لأنهم لم يتمكنوا من منع عودة سورية إلى الأسرة العربية، يحاول زملاؤنا الأمريكيون والأوروبيون التفاوض معدمشق على تقديم تنازلات سياسية أحادية الجانب، بينما يواصلون تأييد المشاعر المعادية لدمشق. لقد سمعنا عن خطط لاعتماد قانون تطبيع مناهض، مما يشير إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في التخلي عن نهجها الاستعماري الجديد وسياستها المتمثلة في معاقبة الشعب السوري والقيادة السورية في سعيهما لتنفيذ سياستهما المستقلة. وتحقيقا لهذه الغاية، قاموا باستخدام أدوات عملية مثل قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية، والوجود العسكري غير القانوني في منطقتي شرق الفرات والتنف ونهب الموارد الطبيعية السورية، بما في ذلك النفط والحبوب. إن البيانات النبيلة الصادرة عن واشنطن وبروكسل حول تخفيف العقوبات وسخاء المانحين الغربيين، بما في ذلك في أعقاب الزلزال، لم تُترجم أبدا إلى أفعال.

وإزاء تلك الخلفية، لا تزال الحالة على أرض الواقع يشوبها التوتر. ولا تزال العوامل المزعزعة للاستقرار كما هي – الوجود الأجنبي غير المشروع في شمال البلد وشماله الشرقي وجنوبه، واستمرار بؤر الإرهاب، ولا سيما في إدلب، والضربات الجوية الإسرائيلية المنتظمة والتعسفية على الأراضي السورية. إن هذه الأعمال، التي تنتهك سيادة سورية والبلدان العربية المجاورة، فضلا عن عدم وجود استجابة مناسبة من قيادة الأمم المتحدة، هي أمور مؤسفة للغاية وتستحق الإدانة. ومن جانبنا، نواصل العمل جنبا إلى جنب مع الجيش العربي السوري لمحاربة الإرهابيين المتحصنين في إدلب. وفي 25 حزيران/يونيه، قامت القوات المسلحة العربية السورية، بالاشتراك مع قوات الدفاع الجوي الروسية، بتدمير مركز قيادة تحالف الفتح المبين الإرهابي الذي يعمل في تلك المحافظة تحت مظلة هيئة تحرير الشام، ومستودعات الأسلحة والذخائر، والمواقع المستخدمة لتجهيز الطائرات بدون طيار بالمتفجرات وإطلاقها. وتم تحييد أكثر من 30 مسلحا، بينهم عدد من القادة الجهاديين.

وفي سياق المشاكل الإنسانية في سورية، نلاحظ عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار 2672 (2023) بشأن آلية المساعدات عبر الحدود. حتى الزلزال المدمر الذي وقع في شباط/فبراير لم يغير الحالة الراهنة. ويساورنا القلق البالغ إزاء الحالة المثبطة للهمة فيما يتعلق بتمويل عمليات الأمم المتحدة في البلد. إذ لا يتركز اهتمام المانحين إلا على مناطق الشمال الغربي التي لا تخضع لسيطرة دمشق. إن النداء الإنساني الطارئ الذي طلبت الأمم المتحدة من خلاله 397 مليون دولار لمساعدة المناطق المتضررة من الزلزال موّل بالكامل في الأشهر القليلة الأولى، وهو ما لا يمكن قوله بشأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 لسورية، حيث لم يُجمع سوى 12 في المائة من الـ 5,4 بلايين دولار المطلوبة بحلول منتصف العام. مع النقص الحاد في تمويل برنامج الغذاء العالمي، فإنه سيضطر إلى خفض تغطيته للمحتاجين بنسبة 40 في المائة في مرحلة مبكرة قد تكون الشهر المقبل.

وتبذل محاولات لإقناعنا بضرورة تمديد الآلية العابرة للحدود لمدة 12 شهرا لتمكينها من التخطيط لعملياتها على نحو أفضل، ولكن اسمحوا لي أن أسأل من خلال أي سبل ستخطط الأمم المتحدة لتلك العمليات؟ لأن النداءات التي ما فتئنا نستمع إليها اليوم هي محض نفاق. ينبغي ألا يكون هناك أي كلام في هذه الحالة عن مشاريع التعافي المبكر. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن سخاء المانحين الغربيين فيما يتصل بالأزمة في أوكرانيا التي أثاروها أنفسهم هو ببساطة رِياء. فما أن يتعلق الأمر بسورية أو اليمن أو بلدان في أفريقيا، فإن زملائنا الغربيين إما لا يملكون المال أو يخصصونه بتردّد شديد وبدفعات صغيرة.

ومع ذلك، فقد أنفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالفعل على الأسلحة لأوكرانيا بقدر ما طلبه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمساعدة الإنسانية في عام 2023 لجميع المحتاجين في جميع أنحاء العالم، حوالي 55 بليون دولار، وبالمناسبة، لم يتلق منها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى الآن سوى 20 في المائة. تخيلوا كم عدد الناس في العالم الذين يمكن مساعدتهم إذا أراد المانحون الغربيون ذلك حقا. لكن لا، بالنسبة لهم، من المهم إنفاق الأموال على الأسلحة، ونتيجة لذلك يتسببون في تحقيق ثروات لشركات الأسلحة الخاصة بهم. وفقا لبيانات البنك الوطني الأوكراني، تجاوز المبلغ الإجمالي للمساعدات المالية والعسكرية والإنسانية التي تلقاها 120 بليون دولار في عام 2022 وحده. وذلك يطلعنا على الأولويات الغربية.

في خضم هذا السياق الصعب وغير المشجع جدا، سيتعين علينا قريبا أن نقرر مرة أخرى مستقبل الآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدة الإنسانية في سورية. وتحسبا لذلك، أطلق العنان من جديد لآلة الدعاية الغربية المنافقة، مع إزالة الصدأ عنها كل ستة أشهر من جانب شركائنا السابقين. يقال لنا مرة أخرى إنه بدون آلية عبر الحدود لتقديم المساعدات، سيتضور ملايين السوريين جوعا ويتجمدون، وأنه ليس أمامنا خيار سوى أن نمدد مرة أخرى مخططا ينتهك سيادة سورية وسلامة أراضيها. ويقولون لنا ذلك وهم يعلمون علم اليقين أن هناك في الواقع بديلا، وهو إرسال الإمدادات عبر خط التماس، على النحو المنصوص عليه في القرار 2762 (2023)، من بين قرارات أخرى من هذا القبيل. والحقيقة هي أن هذا ببساطة لا يفيد الإرهابيين المعترف بهم دوليا في إدلب، الذين سيحرمون حينها من فرصة نهب المساعدات الإنسانية وإثراء أنفسهم بالقدر الذي يمكنهم القيام به مع الآلية العابرة للحدود. ولهذا السبب، لم يكن لدينا سوى قافلة واحدة متواضعة جدا من هذا القبيل هذا العام، ومن الواضح أن توقيتها تزامن مع جلستنا اليوم. وبعد ذلك، هل يتوقع منا حقا أن نعتبر حالة القافلة العابرة لخطوط التماس مرضية؟

في الأشهر الستة الماضية، لم تُخفف الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن رفعها، وهي لا تزال تخنق الناس الذين يطلب منا مساعدتهم بتمديد الآلية العابرة للحدود. إن موضوع مشاريع الإنعاش المبكر في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطات السورية الشرعية لا يستحق حتى المناقشة. إنها ليست محض فتات فحسب، بل إن الأعداد الهائلة من القيود المفروضة على تنفيذها غالبا ما تجعل إعادة بناء المرافق مستحيلة. إن كل ذلك خداع لتبدو الأحوال أفضل، وأنشطة زائفه.

ومن غير المقنع المفاهيم المتداولة في المجلس بأن إلغاء القرار الذي يخول المساعدات العابرة للحدود سيدفع المانحين إلى سحب دعمهم لجهود التعافي المبكر في سورية والادعاء بأنه سيحرم الأمم المتحدة من تفويضها للإنعاش المبكر. ولم يكن هذا الدعم كافيا على مر السنين لتغطية الاحتياجات الأساسية العاجلة للسوريين، الذين تعيش غالبيتهم الساحقة في الأراضي الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية. إن الآلية العابرة للحدود في الصيغة الحالية هي بطابعها لعبة محصلتها صفر لا تجلب للشعب السوري أي فائدة على الإطلاق. وبدلا من ذلك، نسمع بشكل متزايد من الأمم المتحدة عن الجهود المبذولة لتعزيز موقفها في الشمال الغربي المتمرد بشكل مستقل عن تفاعلها مع السلطات الرسمية في دمشق.

وإزاء تلك الخلفية، لم تتغير تقييماتنا المبدئية للآلية العابرة للحدود ونهجنا تجاهها. فهذه الآلية إنسانية اسما فحسب. والواقع، أنها تُستَخدم بشكل متزايد لتقويض سيادة سورية وتعميق الانقسامات في البلد، والتمييز ضد الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة وتغذية الجماعات المسلحة غير القانونية. وبهذا النهج، يبرز السؤال بطبيعة الحال: من أجل من سنتخذ حقا قرارا جديدا بشأن الآلية العابرة للحدود؟ ليس من أجل السوريين، على ما يبدو، بل من أجل الإرهابيين الذين لجأوا إلى إدلب. نعتقد أن الوقت قد حان لزملائنا الغربيين لتغيير نهجهم المنافق إذا كنا نسعى حقا إلى مساعدة الشعب السوري واللاجئين السوريين. وفي ذلك السياق، ندعو القائمين على الصياغة في الملف الإنساني السوري الذين يعملون على مشروع القرار إلى إعطاء الأولوية للمصالح الحقيقية للشعب السوري الذي طالت معاناته ويعيش في الأراضي

تحت سيطرة الحكومة السورية المعترف بها دوليا. يجب أن يمتنعوا عن الانجرار إلى تسييس المسائل الإنسانية والعبث للتنازل عن كل شئ مع الأمم المتحدة والإرهابيين في إدلب، الذين أقاموا منذ شباط/فبراير من هذا العام تعاونا وثيقا، وبقدر ما يمكننا أن نقول، تعاونا متبادل المنفعة مع نائب المنسق الإنساني الإقليمي للأزمة السورية، السيد ديفيد كاردن، وهو بالمناسبة مواطن بريطاني.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص السيدة رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

وكما أكد وكيل الأمين العام، فإن الإذن بإيصال الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية عبر الحدود عن طريق باب الهوى ينتهي في غضون 11 يوما فقط. وفي الشهر الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.9333)، دعت السفيرة توماس – غرينفيلد المجلس إلى تمديد تلك الولاية وتوسيعها لمدة 12 شهرا، لتشمل المعابر الحدودية في باب الهوى وباب السلام والراعي. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان حصول الشعب السوري على المساعدة التي يحتاجها. ومنذ ذلك الحين، أيدت عدة أصوات مهمة المعابر الثلاثة، ولا سيما وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي. وأعربوا في بيانهم المؤرخ 8 حزيران/يونيه عن

> " تأييد إدراج جميع نقاط العبور الحدودية المفتوحة حاليا – باب الهوى وباب السلام والراعي – في قرار لمجلس الأمن يصدر في تموز/يوليه المقبل".

وكلماتهم لها وزن. يوضح تقرير الأمين العام المستقل المؤرخ 9 حزيران/يونيه (S/2023/419) أن الاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية لم تكن قط أكبر، وأن أي تخويل أقل من 12 شهرا لن يكون كافيا. وقد استمعنا إلى وكيل الأمين العام يكرر تلك النقطة للتو. وكما ذكر الأمين العام، فإنه لا يزال واجبا أخلاقيا وإنسانيا. ويؤكد التقرير أيضا أن مشاريع الإنعاش المبكر تتطلب أكثر من ستة أشهر للتخطيط لها وتنفيذها. إن التقارير الصادرة مؤخرا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسلط الضوء أيضا على كون أنه على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، خُصص أكثر من 750 مليون دولار للإنعاش المبكر في 14 محافظة في سورية. ويشمل ذلك أكثر من 112 مليون دولار للإنعاش المبكر في الشهرين الماضيين وحدهما. وأشارت المنظمات غير الحكومية أيضا إلى أن 90 في المائة من 4,5 ملايين شخص في شمال غرب سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة.

لقد أيدنا جميع جوانب القرار 2672 (2023) ورحبنا بالتقديم الناجح للمساعدات عبر خطوط التماس في الأسبوع الماضي إلى الجزء الشمالي الغربي من البلد، وكذلك المهمة الناجحة عبر خطوط التماس في الشهر الماضي إلى تل أبيض، وهي الأولى منذ عام 2019. ونشيد بجهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة من غير كلل مع الأطراف في الميدان. ورغم أننا نشجع تقديم المزيد من المساعدات عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سورية، فإنه من الجلي أن المساعدات عبر الحدود تظل ضرورية. ولأكون واضحا، لقد اختار نظام الأسد أن يجعل قدرة المنظمة على إيصال المساعدات أمرا لا يمكن التنبؤ به، ويعاني الشعب السوري من العواقب المترتبة عن ذلك. ولم يبد النظام أي مؤشر على أنه يعتزم الالتزام بتمديد إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى أجل غير مسمى. ولذلك يكتسي اتخاذ مجلس الأمن قرارا يتضمن تمديدا لمدة 12 شهرا، بما في ذلك للمعابر الثلاثة – باب الهوى وباب السلام والراعي – أهمية جوهرية. فدوائر العمل الإنساني بحاجة للتمتع بتلك القدرة على التنبؤ التي من شأن هذا القرار أن يوفرها.

لقد سارعت الجهات المانحة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبلدان أخرى هنا اليوم، لتلبية الاحتياجات. ففي 15 حزيران/يونيه، تعهدت الجهات المانحة بتقديم ما يقرب من 10 بلايين دولار في مؤتمر بروكسل السابع. وقد أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مساهمة إضافية بقيمة 920 مليون دولار، وهي الأكبر على الإطلاق. وفي العام الماضي، تعهد المجتمع الدولي بتقديم ما يقرب من 7 بلايين دولار. وبلغ مقدار التعهدات في العام الذي سبقه حوالي 6 بلايين دولار. وبالنظر إلى هذه الاحتياجات، نشجع البلدان الأخرى على أن تقابل دعمها الخطابي

بمساهمات مالية. وقد ساعدت تلك الأموال في تلبية احتياجات الشعب السوري، الذي عانى لأكثر من عقد من عدم كفاية الغذاء والافتقار للمأوى الملائم والهجمات على المرافق الصحية والتعليمية وتناقص الخدمات نتيجة مباشرة لحرب الأسد على الشعب السوري.

بيد أن التبرعات وحدها لا تكفي. فإلى جانب الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، يتعين على مجلس الأمن أن يتأكد من وصول المساعدات إلى المحتاجين. ويكمن الخيار الأفضل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لتوفير مقومات اليقين والمرونة للعمليات الإنسانية في فترة تمديد تبلغ 12 شهرا، بما فيها للمعابر الثلاثة – باب الهوى وباب السلام والراعي.

ولا يزال نظام الأسد يشكّل عقبة رئيسية أمام الاستجابة الإنسانية، مما يقوض الآلية العابرة للحدود ويحول دون إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى منطقة الركبان. وقد واصل النظام وداعموه الروس قصف المستشفيات وغيرها من المواقع المدنية، بما في ذلك الهجمات التي وقعت الأسبوع الماضي والتي أسفرت عن إصابة مدنيين نازحين في إدلب. ويشكّل الدور الذي اضطلعت به روسيا في التصعيد الأخير للهجمات العنيفة في إدلب تذكرة تعسة بتاريخ طويل من الوحشية التي مارستها ضد الشعب السوري طوال هذا النزاع المستمر منذ 12 عاما.

ونشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الأخيرة في الشمال الغربي والشمال الشرقي من سورية. وندين أي هجمات تستهدف المدنيين ونحث جميع الأطراف على إدانة تلك الهجمات، التي تشكّل انتهاكا للقانون الدولي. فالشعب السوري ليس بحاجة إلى المزيد من العنف؛ إنه بحاجة إلى مزيد من الحوار البنَّاء. ونلاحظ بإحباط أن اللجنة الدستورية اجتمعت آخر مرة قبل 13 شهرا. ونحث النظام على استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف والمشاركة بحسن نية.

وبالنظر إلى الحالة، لا تزال الظروف غير مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين ولن تكون حتى يكف نظام الأسد عن أعمال القتل والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة للشعب السوري، بمن فيهم اللاجئون العائدون. ونحث روسيا وجامعة الدول العربية على الضغط على النظام للإسهام في تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين من خلال توضيح وضع الأشخاص المفقودين البالغ عددهم 000 135 شخص والتنازل عن شرط التجنيد الإلزامي ومعالجة حالة عدم اليقين بشأن المسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات.

ويبقى السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري في الحل السياسي وفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ونشجع الدول المجاورة لسورية على دفع الأسد إلى المشاركة بشكل مجد في العملية التي تيسرها الأمم المتحدة والانضمام إلينا في دعم المجتمع المدني في سعيه لتحقيق العدالة والمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عيد مبارك لكافة المحتفلين.

أدلي بهذا البيان باسم البرازيل وسويسرا، بصفتنا القائمتين على الصياغة فيما يخص الملف الإنساني السوري.

أود بداية أن أشكر السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص إلى سورية والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما، وأشكر الأمين العام على تقريريه (S/2023/419 و S/2023/464).

وكما سمعنا للتو من السيد غريفيث، فإن الحالة الإنسانية في سورية أسوأ من أي وقت مضى في تاريخ النزاع الممتد منذ 12 عاما. فقد فاقمت الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير الظروف المتردية بالفعل ويحتاج 70 في المائة من السكان إلى المساعدات الإنسانية والحماية في جميع مناطق سورية - لأول مرة.

في ضوء الإحصاءات المحبطة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإننا نواجه حالة قاسية يعيشها الأطفال في سورية، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بدوافع الأزمة. وقد دمر النزاع، وفقا لليونيسيف، نظام التعليم، حيث تضررت أو دُمرت أكثر من 000 7

مدرسة. وقد تسببت الزلازل في وضع مزيد من العراقيل أمام المرافق التعليمية، مما حد من فرص حصول الأطفال على التعليم. وهناك أكثر من مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس، و 1,6 مليون آخرين عرضة لخطر الانقطاع عن الدراسة.

ويشكّل تجنيد الأطفال واستخدامهم في هذا النزاع اتجاها يبعث على القلق بشكل متزايد. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لوضع حد لهذه الحالة. ومن الأهمية بمكان أن تؤدي التعهدات بتقديم التمويل التي قطعتها البلدان المانحة في مؤتمر بروكسل إلى زيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. ولكي يتسنى إيصال المساعدات إلى المحتاجين بأكثر الطرق مباشرة وفعالية، يجب أن تُتاح جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود، للجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ووفقا للتقرير الخاص للأمين العام، فإن الإذن الذي منحته سورية للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي قد أتاح الوصول بشكل مباشر وفعال إلى السكان المتضررين في شمال حلب. ومن المهم أن تبقى إمكانية الوصول هذه متاحة ما دامت الحاجة. ونحث جميع الأطراف على إزالة العوائق التي تحول دون تسليم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية وإتاحة الوصول السريع والآمن والمستدام وبدون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لتمكين عمليات التسليم عبر خطوط التماس، فضلا عن المساعدات التي وصلت إلى المحتاجين من خلال قافلة الأسبوع الماضي – وهي الأولى منذ وقوع الزلزال. ومع ذلك، هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. وكما يشير الأمين العام في تقريره الخاص، تظل العمليات عبر خطوط التماس ذات أهمية أساسية، رغم أنها لا تستطيع في الوقت الحالي أن تعوض حجم آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود أو نطاقها.

وسيُدعى أعضاء مجلس الأمن قريبا إلى اتخاذ قرار بشأن مواصلة الآلية العابرة للحدود، التي لا تزال تشكّل شريان حياة حاسم الأهمية لملايين الأطفال والنساء والرجال في سورية – لا سيما عقب الزلازل التي وقعت في وقت سابق من هذا العام. ولا تسترشد البرازيل وسويسرا، بوصفهما شريكتين في القيام على الصياغة، إلا بهدف كفالة استمرار وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين. ويواصل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في الميدان التأكيد على أن الإطار الزمني البالغ 12 شهرا ضروري لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ومستدام وبدون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين. وهذا الإطار الزمني ضروري أيضا لتيسير مواصلة توسيع نطاق أنشطة التعافي المبكر. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نتضامن مع الشعب السوري. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل بشكل بنَّاء خلال الأيام المقبلة من أجل الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية تجاه الشعب السوري.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

أشكر السيدة رشدي، نائبة المبعوث الخاص إلى سورية على إحاطتها التي تناولت التبادلات الأخيرة للمبعوث الخاص مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما فيها أعضاء منبر أستانا الأسبوع الماضي. وتتشاطر سويسرا الاقتناع بأن الحل السياسي وحده، في إطار المعايير التي حددها قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، باستطاعته أن يضع حدا للنزاع في سورية.

ولذلك نرحب بالتأييد المعرب عنه لتنفيذ هذا القرار، سواء في البيان المشترك الصادر عن اجتماع أستانا في 21 حزيران/يونيه، أو في البيانات الأخيرة الصادرة عن جهات فاعلة إقليمية، بما في ذلك في إطار جامعة الدول العربية. كما نشارك في النداءات التي وجهتها هذه الجهات الفاعلة نفسها وأعضاء المجلس، مرارا وتكرارا، من أجل إعادة إطلاق عمل اللجنة الدستورية. وتظل سويسرا على استعداد لجعل جنيف، المقر الرئيسي للأمم المتحدة في أوروبا، متاحة لاستضافة اجتماعات اللجنة.

ومن بين هذه المبادرات، تدعم سويسرا غرفة دعم المجتمع المدني داخل مكتب المبعوث الخاص في جنيف. فغرفة الدعم تجمع المجتمع المدني السوري وتساعد في توجيه جهود الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والثقة بين الأطراف السورية. ولا يمكن لهذه الجهود المبذولة من أجل السلام والحوار أن تؤتي ثمارها بدون التزام من جميع الأطراف بإقرار وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني والتقيد به. ولا تزال الأعمال العدائية، مثل التصعيد الأخير في إدلب، تؤثر على السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا أعمال العنف الأخيرة هذه. إننا نرحب بعقد اجتماع قبل يومين في جنيف لفرقة العمل المكلفة بموجب القرار 2254 (2015) للتحقق من تنفيذ الوقف العاجل لإطلاق النار، الذي سمعنا عنه للتو.

وفي هذا السياق، ندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تدابير حماية السكان المدنيين. واحترام حقوق الإنسان ضروري أيضا – لحماية كرامة كل فرد وحياته وحريته. وتود سويسرا أن تعيد تأكيد دعمها الكامل للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، التي يعتبر عملها أساسيا لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي سورية، كما في أي مكان آخر، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

تشكر مجموعة الأعضاء الأفارقة السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما. كما نرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في جلسة اليوم.

لقد وصل استمرار العنف والهجمات التي أدت إلى أزمات أمنية وإنسانية في سورية، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا ووباء الكوليرا وتأثير تغير المناخ وزلازل فبراير، إلى أعلى مستوى له منذ بداية النزاع في عام 2011. إننا نحث على أن تمضي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للسعي إلى الوفاء بولايته، على الرغم من السياق الصعب جدا، لصالح الاستقرار وتحقيق سلام دائم وآمن في سورية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام مبدأي التمييز والتناسب، واتخاذ جميع التدابير لتجنيب السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية المخاطر، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وندعو جميع الأطراف السورية إلى الانخراط في عملية سياسية شاملة وواسعة، تشمل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وتحترم وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، ومن دون تدخل أجنبي. كما نحث السلطات السورية على التركيز بصفة خاصة على مسألة الأشخاص المختطفين والمفقودين، بغية إيجاد مخرج إنساني حتى يتمكن الناجون وأسرهم من الحصول على إجابات.

وعلى ذات المنوال، نؤيد إحراز تقدم في إزالة الألغام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة يجب أن تنفذ في الوقت المناسب، بغية الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون من جراء هذه الأجهزة وتنقية بيئة عمل موظفي الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد وصف الأمين العام الحالة الإنسانية المتردية في سورية بأنها "واحدة من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية والحماية تعقيدا في العالم". فقد تفاقمت الحالة الإنسانية المؤسفة أصلا الناجمة عن الحرب المستمرة منذ 12 عاما بزلازل 6 شباط/فبراير 2023. وأودت هذه الكارثة الطبيعية بحياة أكثر من 900 5 شخص، وأثرت على حوالي 8.8 ملايين نسمة، وتسببت في أضرار جسيمة في المساكن والبنية التحتية الأخرى.

ونظرا لطبيعة المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية المعقدة، فإنها بحاجة ماسة إلى توسيع نطاق التدابير الإنسانية القائمة حتى تتمكن من التعامل بفعالية مع هذه الأزمة المتعددة الجوانب. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة والشركاء على زيادة التمويل لبرامج الإنعاش المبكر، ولا سيما تلك التي تركز على المشاريع المدرة للدخل وأنشطة

كسب الرزق. فقد تؤدي هذه المشاريع والأنشطة إلى تفادي زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وتعزيز الاعتماد على الذات وتحسين رفاه الفرد والمجتمع والحد من الاعتماد على المساعدة الخارجية في المستقبل.

ونرحب بعقد مؤتمر المانحين الأخير في جنيف، والذي تم فيه التعهد بتقديم 10 بلايين دولار لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية. وندعو البلدان المعنية إلى الوفاء بتعهداتها في أقرب وقت ممكن عمليا.

وتحث مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الأمم المتحدة على مواصلة بذل كل ما في وسعها ونطاقها لزيادة المساعدات عبر خطوط التماس لتكملة المساعدات عبر الحدود، والتي تظل باعتراف الجميع دعما حاسما منقذا للحياة لحوالي 2.7 مليون شخص في شمال غرب سورية كل شهر.

وما زال يساورنا القلق لأن النساء والفتيات والأطفال ما زالوا الأكثر ضعفا وتضررا بشكل غير متناسب من الأزمة. وذلك يشمل التعرض لمخاطر أكبر من العنف الجنساني والزواج القسري والمبكر وتقييد الوصول إلى فرص كسب الرزق. وكدليل على ذلك، في الربع الأول من عام 2023، ارتكب أكثر من 320 انتهاكا خطيرا ضد الأطفال. تظهر على الأطفال بشكل متزايد علامات الاكتراب التالي للصدمة.

ونرحب بقرار الحكومة السورية بتمديد الإذن بفتح معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى آب/أغسطس بغية تيسير إيصال المساعدة الإنسانية في البلد. ويحدونا الأمل في أن يتم تجديد القرار المتعلق بالعمليات العابرة للحدود (القرار 2672 (2023)) بطريقة تمنح الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني متسعا من الوقت للتخطيط للعملية وتنفيذها بنجاح. لقد انخرطنا مع القائمين على الصياغة لضمان التوصل إلى نتيجة تخدم مصالح الشعب السوري على أفضل وجه.

ونود أن نعترف ونشيد بتطبيع العلاقات بين الدول العربية وسورية وعودة سورية إلى أسرة جامعة الدول العربية. وفي إطار التعاون الإقليمي، يمكن أن يكون التقارب الحالي حاسم الأهمية في معالجة الحالة الإنسانية في سورية وقضية اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

وتود المجموعة أن تعرب عن دعمها المستمر للمبعوث الخاص في إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية. ولا تزال العملية السياسية التي يدعمها القرار 2254 (2015) الحل الأكثر قابلية للتطبيق للنزاع ولإنهاء معاناة الشعب السوري. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تتناول جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع الدولي، الحالة من وجهة نظر إنسانية خالية من التسييس. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تركز إجراءاتنا الفردية والمشتركة على ضمان رفاه الشعب السوري.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

لقد فتحت الحكومة السورية حتى الآن معبري باب السلام والراعي الحدوديين، واتخذت تدابير إيجابية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وأنهت إجراءات الموافقة على مرور المساعدات عبر خطوط التماس لكل حالة على حدة، ويسرت إصدار تأشيرات للعاملين في المجال الإنساني. وقد رحبت الأطراف المعنية بتلك المبادرات، وتشيد الصين بها. وينبغي لمجلس الأمن، في التخطيط للمرحلة المقبلة من عمله، أن يأخذ في الاعتبار تطورات الحالة في سورية وتنفيذ القرار 2672 (2023) بطريقة قائمة على العلم من أجل زيادة المساعدة الإنسانية لسورية والتخفيف من أزمتها الإنسانية. وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، يجب احترام سيادة سورية وملكية الحكومة السورية. إن آلية المعونة الإنسانية عبر الحدود ليست سوى ترتيب استثنائي استجابة لحالة محددة وينبغي في نهاية المطاف إلغاؤها تدريجيا بطريقة منظمة. وتعزيز الانتقال من عمليات التسليم عبر الحدود إلى التسليم عبر خطوط التماس هو الطريق الصحيح للمضي قدما في المناقشات اللاحقة في مجلس الأمن. وتأمل الصين أن يعتمد أعضاء المجلس نهجا عمليا وأن ينخرطوا في حوار ومشاورات بشأن الترتيبات المناسبة لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، يجب أن تكون العمليات عبر خطوط التماس القناة الرئيسية لتقديم المساعدات الإنسانية في سورية. ومع ذلك، في الأشهر الستة الماضية، وبسبب عرقلة الأطراف التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على شمال غرب سورية، توقفت العمليات عبر خطوط التماس لمدة أربعة أشهر. ويجب على المجلس أن يتوصل إلى حلول عملية لإزالة الحواجز التي تعترض تقديم المساعدة عبر خطوط التماس، فضلا عن تحسين كفاءة تلك المساعدة وزيادة حجمها، بغية ضمان أن تكون أعمال الإغاثة أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ.

ثالثا، لا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب في سورية تسبب إصابات بين المدنيين، وتهدد سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، وتعوق جهود الإغاثة الإنسانية. وندعو إلى إدماج إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في مشاريع التعافي المبكر بدون تأخير. لقد أثرت الفجوة الهائلة الحالية في التمويل الإنساني المقدم لسورية بالفعل على تنفيذ عمليات الإغاثة ومشاريع التعافي المبكر. ونأمل أن تفي الأطراف المعنية بالتزاماتها وأن تزيد من دعمها التمويلي.

رابعا، ما فتئت بعض الدول تعرب عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في سورية وتطلب من المجلس اتخاذ قرارات بشأن القضايا الإنسانية هناك. وفي الوقت نفسه، كانوا يفرضون عمدا جزاءات أحادية الجانب، مما أدى إلى تفاقم المحنة الاقتصادية والإنسانية في سورية. وهذا النهج المنافق والمتناقض ذاتيا هو بمثابة التظاهر بتقديم الإنعاش القلبي الرئوي للمريض مع إبقائه في قبضة خانقة. وأود أن أكرر أنه ينبغي رفع جميع الجزاءات غير القانونية الأحادية الجانب ضد سورية بشكل كامل وغير مشروط.

إن موقف الصين من العملية السياسية في سورية ثابت ولا لبس فيه. ورحبنا بالاجتماع العشرين لصيغة أستانا بشأن سورية ونتائجه الإيجابية. لقد عادت سورية إلى أسرة جامعة الدول العربية، ونعتقد أن الوحدة والتعاون بين دول المنطقة سيضخان زخما جديدا للتسوية السياسية للمسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يلعب دورا بناء في تهيئة بيئة خارجية مواتية للحوار والمصالحة بين مختلف الفصائل في سورية. ونحث مرة أخرى القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية والتوقف عن نهب مواردها الطبيعية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة رشدي والسيد غريفيث على إحاطتيهما، وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

لقد بدأ النزاع في سورية قبل 12 عاما، ويمكن تلخيص تلك السنوات الـ 12 من الحرب على النحو التالي. لقد قتل أكثر من 000 500 شخص، وفقد أكثر من 000 130، ونزح 12 مليون سوري قسرا. وقد استخدم النظام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وكان هناك استخدام منهجي للتعذيب والعنف الجنسي في مرافق الاحتجاز التابعة للنظام، والآن هناك تهريب مستمر للمخدرات. ولم تنته الحرب بعد، كما يتضح من الغارات الجوية الأخيرة في محافظة إدلب. وتدين فرنسا تلك الأعمال بأشد العبارات الممكنة. ولهذا السبب لا يمكن أن ينال بشار الأسد، الذي هو أصل كل ذلك، وأصل هذه المأساة غير المسبوقة، الخلاص غير المشروط. فالقيام بذلك يتعارض مع تحقيق سلام دائم في سورية. ويجب محاسبة المسؤولين عن الجرائم. والغرض المحدد والوحيد من الجزاءات الأوروبية هو تقييد حرية عمل مرتكبي تلك الجرائم ومصادر تمويلهم.

وفي مواجهة تلك المأساة، اتخذت فرنسا وأوروبا إجراءات للاستجابة. ومنذ عام 2011، قدمت فرنسا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تمويلا لوكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بقيمة 30 بليون يورو في سورية وجيرانها. ونجح مؤتمر بروكسل السابع في تجديد هذا الدعم، حيث أعلنت فرنسا عن مساهمة بقيمة 540 مليون يورو لعام 2023. وأولئك الجالسون حول هذه الطاولة الذين يدعون أنهم يشعرون بقلق بالغ بشأن طرائق تقديم المعونة، مثل روسيا، كانوا في الواقع يقدمون القليل أو لا يقدمون شيئا، وهم راضون بالمساهمة في شكل عمليات القصف. والفساد المستشري هو السبب الجذري لاختلاس المساعدات، والشعب السوري هو الضحية. ومن ناحية أخرى، نشيد بجميع بلدان المنطقة التي

ما فتئت تستقبل اللاجئين على الرغم من كل الصعوبات. ومن واجبنا بالطبع مساعدتهم.

والحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يضع حدا لمعاناة السوريين. ولم تؤد الزلازل التي وقعت في 6 شباط/فبراير إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة أصلا بشكل متزايد. وكما أوضح الأمين العام بجلاء، فإن الآلية العابرة للحدود لا تزال أساسية. ومن شأن تجديدها لمدة 12 شهرا إضافية أن يوفر للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني القدرة اللازمة على التنبؤ.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الاستجابة الإنسانية لا ينبغي ولا يمكن أن تحل محل التسوية السياسية. إن استعادة الاستقرار في سورية والمنطقة لن تكون ممكنة إلا من خلال حل سياسي يلبي تطلعات جميع السوريين. يعدُّ القرار 2254 (2015) خريطة طريق ذات معايير محددة بوضوح. ولكن للأسف لم يسمح النظام السوري بإحراز أي تقدم في تنفيذ تلك المعايير. ولذلك السبب فإننا نواصل المطالبة بها لأنه يجب على النظام اتخاذ مبادرات ملموسة تمكن من انطلاق عملية سياسية حقيقية. ونظرا لهذه العرقلة المتعمدة، نكرر تأييدنا الكامل للوساطة التي يقودها غير بيدرسن وسوف نواصل المطالب المتعلقة بالعملية السياسية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشاطر الآخرين تقديم الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

وكما سمعنا، فإن الاحتياجات في سورية قد بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق. ومع استمرار هذا النزاع الذي دام 12 عاما ما برحت المملكة المتحدة تواصل الاستجابة لتلك الاحتياجات الإنسانية. وبتعهدنا بتوفير 190 مليون دولار في بروكسل يصل مجموع تبرعاتنا إلى ما يزيد على 4.8 مليار دولار حتى الآن. كما شمل ذلك في العام الماضي 64 مليون دولار لجهود الإنعاش المبكر، بما في ذلك إعادة تأهيل مرافق الري والتدريب الزراعي والتلمذة الصناعية ومنح الأعمال، إجمالا 495 مشروعا للإنعاش المبكر في جميع محافظات سورية الـ 14. وأتطلع إلى سماع إعلان روسيا عن مساهمتها في الوقت المناسب، بعد الإعلان الأخير عن إنفاق الحكومة الروسية مبلغ 2 مليار دولار سنويا على مجموعة فاغنر. ومع استمرار هذا النزع على مدى 12 عاما، نرى أن هناك ثلاث طرق لاستجابة المجلس بواسطتها لدعم الشعب السوري.

أولا كما سمعنا، يتعين علينا ضمان وصول المساعدة الإنسانية بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها إلى 4.1 مليون شخص في شمال غرب سورية. فعند زيارتي للمنطقة الحدودية بين تركيا وسورية في وقت سابق من هذا الشهر، أخبرني العاملون في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية مرارا وتكرارا أنهم بحاجة إلى مزيد من الوصول ولفترات أطول من الوقت. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته قافلة عابرة للخطوط من 10 شاحنات في الأسبوع الماضي، وهي الأولى منذ كانون الثاني/يناير، ولكن ليست هناك وسيلة أخرى يمكن أن تعوض عن حجم ونطاق العملية العابرة للحدود. وقد رأيت ذلك بنفسي حيث عبرت ستون شاحنة محملة بالإمدادات المنقذة للحياة الحدود في يوم زيارتي وحده.

وكما يذكرنا وكيل الأمين العام غريفيث، ما برح الأمين العام يكرر القول بأن تمديد تفويض مجلس الأمن للآلية العابرة للحدود لمدة 12 شهرا على الأقل واجب أخلاقي وإنساني. وشدد على أن المعابر الثلاثة جميعها – باب الهوى وباب السلام والراعي – ضرورية للاستجابة الفعالة من جانب الأمم المتحدة، التي تشدد مرارا وتكرارا على أهمية اليقين وإمكانية التنبؤ التلين توفرهما ولاية المجلس، بما في ذلك بالنسبة للمانحين. عليه نتشاطر النداءات الموجهة إلى المجلس لتمديد وتوسيع ولاية المجلس للآلية العابرة للحدود قبل 10 تموز/يوليه. فلنكن واضحين، إن هذا ليس نهجا متطرفا بل إنسانيا.

ثانيا، يجب وقف الهجمات على المدنيين السوريين الأبرياء كما يجب وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وتفيد التقارير عن مقتل تسعة مدنيين وأصابة كثيرين آخرين نتيجة للهجمات الجوية العشوائية على سوق للخضروات في إدلب هذا الأسبوع وقد أكدت السلطات

السورية تورط روسيا فيها. ونتقدم بتعازينا إلى أسرهم وتعاطفنا وتمنياتنا الطيبة للمصابين. إن ذلك يدل على تجاهل تام لرفاه الشعب السوري. وندعو جميع الأطراف فورا إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية السكان المدنيين.

أخيرا، ندرك أن أن إنهاء معاناة الشعب السوري وتحقيق الاستقرار في المنطقة يتوقفان على تحقيق السلام المستدام والشامل فقط. ويوفر القرار 2254 (2015) الإطار اللازم لتحقيق ذلك الهدف. نرحب بكل الجهود التي تساهم في الوفاء به وندعو النظام إلى المشاركة الهادفة في عملية تحقيق سلام دائم لسورية - كما عبرت عن ذلك نائبة المبعوث الخاص رشدي – عن طريق البراعة الدبلوماسية والحلول العملية.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا، وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية بشأن الجوانب السياسية للنزاع في سورية.

أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي على إحاطتها والمبعوث الخاص بيدرسن على تفاعله المستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

على الرغم من أن هناك تحديات لا حصر لها على الطريق المؤدي إلى المصالحة، فإننا ما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكننا بمعالجة المسائل المعلقة على نحو تدريجي وجماعي أن نخطو خطوات كبيرة نحو التوصل إلى حل سلمي. فمنذ الزلازل المأساوية التي ضربت تركيا وسورية في شباط/فبراير حدثت بعض التطورات الإيجابية على المسار السياسي، وخاصة داخل المنطقة. فمن الجدير بالذكر أن عودة انضمام سورية إلى جامعة الدول العربية سيفتح آفاقا للحوار الذي ربما يساعد على معالجة العديد من المسائل العالقة.

ترحب البرازيل بالالتزام الشامل بتنفيذ القرار 2254 (2015) ولا سيما خطة الحل السلمي للنزاع مع احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونعرب عن تقديرنا لأن البيان المشترك الذي اعتمد في الجولة العشرين من محادثات أستانا المعقودة في الأسبوع الماضي يكرر التشديد على الإيمان بعدم وجود حل عسكري للنزاع السوري، فضلا عن الالتزام بالمضي قدما في عملية سياسية دائمة وقابلة للتنفيذ بقيادة سورية وملكيتها بتيسير من الأمم المتحدة تمشيا مع القرار 2254 (2015). كما يؤكد البيان المشترك أهمية دور اللجنة الدستورية السورية ويدعو إلى عقد جولة تاسعة للجنة الصياغة دون مزيد من التأخير. ولكي تنجح تلك العملية، هناك حاجة إلى إرادة سياسية متجددة ومستدامة وواضحة لتغيير الوضع الراهن. كما أن من الأهمية بمكان أن تستأنف اللجنة الدستورية أنشطتها مع الالتزام الراسخ من جميع الأطراف بالتوافق فيما بينها وتحقيق نتائج ملموسة لصالح الشعب السوري.

وهناك حاجة ملحة ولا غنى عنها أيضا للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار. ولن يتسنى إعادة بناء سورية – في جميع جوانب تلك المهمة الشاقة وتمكين مواطنيها من العيش في حياة كريمة يستحقونها تماما – إلا بتحقيق السلام والمصالحة مهما صَعُب ذلك.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

نشيد باستعداد الحكومة السورية لإبقاء المعبرين الحدوديين في باب السلام والراعي مفتوحين. ونؤكد من جديد أن الإجراءات المتخذة لضمان وصول المساعدة الإنسانية يجب أن تقترن بجهود ترمي إلى ضمان أمن الموظفين في الميدان. وتؤيد إكوادور اقتراح الأمين العام بتجديد إمكانية الوصول عبر المعابر الحدودية لمدة 12 شهراً إضافية بغية الحفاظ على استدامة عملية المساعدة الإنسانية وإمكانية التنبؤ بها. وكما ذكرت في بياني في إحاطتنا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (انظر S/PV.9343)، نعتقد أن إعادة قبول سورية في تلك المنظمة الإقليمية يجب أن تترافق مع التزام بإقامة وقف نهائي لإطلاق النار ونظام شفاف للعدالة الانتقالية من شأنه أن يمكّن الشعب السوري من العودة إلى طريق المصالحة الوطنية والإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يتحتّم تعزيز الجهود المشتركة لكبح التطرف العنيف والإرهاب والاتجار بالمخدرات التي تؤثر بشكل خاص

على السكان المدنيين، وتقوّض إمكانية إرساء الأساس لحوكمة قابلة للاستمرار وتنمية اقتصادية، وتمثل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. ونشيد بعمل المبعوث الخاص بيدرسن، لا سيما مع مجموعة أستانا، ونتطلع إلى عودة انعقاد اللجنة الدستورية على وجه السرعة. ونحن واثقون أيضاً بأنه سينجح في جهوده الأخيرة لإشراك جميع الأطراف الفاعلة في استراتيجية التفاوض القائمة على خطوة مقابل أخرى.

ونحيط علماً بالوضع الإنساني المتردّي في سورية. إن الزيادة في عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، والحالة المتدهورة للبنية التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية، والأعداد المتزايدة من المصابين بالكوليرا وغيرها من المؤشرات تجعل خطورة الأزمة واضحة. ويشعر وفد بلدي بالقلق أيضاً إزاء أعداد النازحين نتيجة للعنف وعدم الرد على استفسارات أسر الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفاً. ونحن نعلم أن النساء والأطفال يتحملون وطأة النزاع بشكل غير متناسب. لذلك فإننا نعترف بالنطاق الكامل للعمل الذي تقوم به أفرقة الأمم المتحدة في الميدان. كما نقرّ بآثار تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر، لا سيما تلك التي تهدف إلى منع وتخفيف آثار أشهر الشتاء والفيضانات وترميم المدارس والملاجئ المؤقتة، والتي خففت من محنة ملايين السوريين. ونحثّ المانحين على مواصلة المساهمة بهدف ضمان التمويل المستدام لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية والتي جمعت حتى أيار/مايو أقل من 12 في المائة من المبلغ الإجمالي المطلوب لعام 2023.

وتؤكد إكوادور من جديد أن الإمكانية الوحيدة لسورية هي استجماع إرادة جميع الجهات الفاعلة بهدف إيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة، على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية، وفقاً للقرار 2254 (2015).

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على بيانيهما.

وكما سمعنا للتو، فإن الاحتياجات الإنسانية في سورية باتت في أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث يعتمد 15,3 مليون شخص على المساعدات للبقاء على قيد الحياة، وهي أعلى بنسبة 40 في المائة عما كانت عليه في عام 2020. وعلى الرغم من الأزمات المتعددة في جميع أنحاء العالم التي تتطلب اهتمامنا، لا يمكننا أن ننسى الشعب السوري المحتاج الذي لا صوت له. وفي هذا الصدد، حضر وزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية يامادا مؤتمر بروكسل السابع، حيث أكد من جديد تصميمنا على مواصلة تقديم المساعدة وفقاً لاحتياجات المواطنين السوريين والبلدان المجاورة. كما رحبت اليابان بالزيارة الأخيرة التي قام بها السيد غريفيث إلى سورية لمناقشة المساعدات الإنسانية والإنعاش المبكر مع القيادة السورية. ومع ذلك، فإن مجرد إرسال إمدادات الإغاثة ودعم جهود الإنعاش المبكر لا يكفي. ففي نهاية المطاف ستزداد الاحتياجات الإنسانية سوءاً دون حل سياسي يعالج الأسباب الجذرية للنزاع الذي طال أمده. ولهذا السبب، فإن الوضع الراهن ليس خياراً لنا. لذلك تعرب اليابان عن بالغ استيائها من عدم التحرك على المسار السياسي السوري. ونكرر التأكيد على أهمية إجراء عملية سياسية شاملة، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015)، وندعو إلى تجديد الحوار بين جميع الأطراف السورية في اللجنة الدستورية والتعامل بشكل مناسب مع مسألة مكان انعقادها.

سينتهي العمل بالقرار 2672 (2023) في غضون 10 أيام. وتعد المساعدات عبر الحدود حبل النجاة لـ 4,1 مليون شخص في شمال غرب سورية. وبينما يسرنا وصول القافلة الحادية عشرة عبر خطوط التماس التي تحمل إمدادات إنسانية من الأمم المتحدة، تعتقد اليابان مع ذلك أنه يجب على مجلس الأمن أن يجدد آلية المعونة عبر الحدود لمدة 12 شهراً على الأقل، كما طلب الأمين العام. وإذا فشلنا في العمل، فلن تتمكن الأمم المتحدة بعد الآن من توفير التمويل للمنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال الغربي. وستتعطل بشدة المساءلة والقدرة على التنبؤ الضروريتان للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمانحين. يتدفق أكثر من 80 في المائة من المعونة المقدمة إلى الشمال الغربي عبر باب الهوى. والفشل في إعادة تفويض آلية المعونة عبر الحدود سيكون كارثة. لذلك فمن واجبنا بوصفنا أعضاء في المجلس أن نسعى جاهدين لإيجاد أرضية مشتركة بروح من التوافق.

يمثل اللاجئون السوريون البالغ عددهم 6 ملايين لاجئ واحدة من أكبر الأزمات في العالم، وقد وقع عبء استضافتهم على جيران سورية والبلدان الأخرى. نعم، للاجئين الحق في العودة إلى وطنهم الأصلي، ولكنّ شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية لم تتوفر بعد. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أهمية معالجة الشواغل الاقتصادية للناس، بما في ذلك الافتقار إلى سبل العيش والوظائف والخدمات الأساسية، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن، وندعو الحكومة السورية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

وأخيراً، ستصوّت الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم على إنشاء مؤسسة جديدة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين، كما أوصى الأمين العام في آب/أغسطس 2022 (A/76/890). ونأمل ألا ترفض الحكومة السورية المبادرة منذ البداية، بل أن تتعاون بإخلاص مع جهود المجتمع الدولي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته عقب زيارته لسورية، وأشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي على أفكارها الثاقبة.

لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع المتدهور باستمرار في سورية. لقد ذكّرتنا الضربات الجوية في 25 حزيران/يونيه في شمال غرب سورية بأن الحرب مستمرة. وتدين ألبانيا الهجوم وتدعو إلى إجراء تحقيق نزيه وإلى المساءلة. ونأسف لما أبداه نظام الأسد من انعدام لحسن النية وطيب الطويّة في منع اللجنة الدستورية من الانعقاد من جديد والبدء في إحراز تقدم حقيقي في صياغة دستور ديمقراطي. لا يمكن أن يكون هناك بديل عن التنفيذ الكامل والفوري لجميع جوانب القرار 2254 (2015) إذا أريد لسورية أن تبدأ في أي وقت الانتقال السياسي نحو بلد حر وديمقراطي. ولكن في الوقت نفسه، من الطبيعي أن تظل الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري أولوية لكل واحد منا في مجلس الأمن، بالنظر إلى أن سورية هي واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تطلّباً في العالم، حيث يعتمد 15 مليون شخص على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للبقاء على قيد الحياة وهناك أكثر من 000 100 سوري في عداد المفقودين.

وعندما يتعلق الأمر بالأشخاص المفقودين، نودّ اليوم أن نغتنم هذه الفرصة لنشدد مرة أخرى على الطابع الإنساني البحت للمؤسسة المستقلة المقترحة في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم (A/77/L.79)، وهو مطلب رئيسي للأسر السورية وأوصى به تقرير الأمين العام (A/76/890). وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار في الجمعية العامة اليوم، الذي سيخفف من معاناة الأسر.

وستكتسي الأسابيع القليلة المقبلة أهمية كبيرة فيما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب السوري وبمسؤولية المجلس عن التنفيذ، خاصة بعد الزلزال الذي ضرب سورية. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأعضاء إلى دعم تجديد ولاية إيصال المساعدات عبر الحدود في باب الهوى لمدة 12 شهرا أخرى بغية ضمان إمكانية التنبؤ والتأكد من أن يظل معبري باب السلام والراعي مفتوحين ما دامت هناك حاجة إليهما. وبالنظر إلى ما أكده الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/419)، لا يوجد سبب للحد من وصول المساعدات الإنسانية. وعلى نحو ما ذكر وكيل الأمين العام غريفيث، فإن التمديد لمدة 12 شهرا سيساعد أيضا في المساعدة على التعجيل بالإنتعاش. ويتطلع إلينا السوريون والجهات الفاعلة الإنسانية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمدة 12 شهرا على الأقل. وقد حان الوقت لتجديد الالتزام بدعمهم وتلبية احتياجات السوريين الشديدة ولا بديل عن ذلك. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنبتسييس المعونة الإنسانية يجب ألا يقوم به أحد أبدا، وأن الجميع يجب أن يساعدوا على تيسير وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في مجال الإغاثة. ونعرب عن بالغ تقديرنا لسخاء البلدان المانحة ونشدد على أهمية إتاحة أوجه إمكانية التنبؤ عن طريق تمديد الولاية لمدة 12 شهرا.

وفي الختام، نود أن نكرر أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري. وبدون ذلك، ستستمر الاحتياجات الإنسانية في الازدياد.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وتؤكد

المعلومات المستكملة التي قدماها لنا هذا الصباح ضرورة أن يتخذ المجلس موقفا موحدا ويكفل استمرار تمتع السوريين بالدعم.

ومن المؤسف أن الاحتياجات، بعد 12 عاما من النزاع، ازدادت واتسع نطاقها على نحو أكبر من أي وقت مضى. وقد أدى استمرار القتال والعرقلة السياسية وانعدام الثقة الشديد إلى تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية المتبقية التي تحافظ على الحياة في معظم أنحاء البلد. وقد لجأت الأسر التي تواجه الجوع والعنف والمرض والمستقبل المجهول إلى آليات التكيف السلبية الأكثر ضررا لمجرد تغطية نفقاتها. وتتحمل النساء والفتيات والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وطأة تلك الصدمة، كما هو الحال في العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من اختلاف آرائنا في المجلس، بمقدورنا ضمان استمرار تقديم الحماية الحيوية والرعاية الطبية والإنسانية التي تنقذ أرواح الكثيرين في سورية. ويسر مالطة أن تشهد زيادة التعافي المبكر وتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود في جميع محافظات سورية. وسواء من خلال إعادة تأهيل عيادة لرعاية الأمومة، أو إصلاح محطة لضخ ومعالجة المياه الحرجة، أو بناء قدرات المعلمين، فإن كل إجراء من هذه الإجراءات يعيد الكرامة للشعب السوري ويقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية الدورية والطارئة.

وترحب مالطة بالعملية الناجحة عبر خطوط التماس من حلب إلى شمال غرب سورية يوم الجمعة الماضي، وهي الأولى منذ ما قبل الزلزال في شباط/فبراير. ونرحب كذلك بالاتفاق بين الأمم المتحدة ودمشق على استمرار الإذن بعمليات العبور عبر معبري باب السلام والراعي. وبينما نحث على استمرارها ودعم جميع طرق إيصال المساعدات في سورية، فإننا نعلم أنه لا يمكن مضاهاة حجم آلية الأمم المتحدة عبر الحدود في باب الهوى ونطاقها وشفافيتها في الوقت الحاضر. ولذلك، تؤيد مالطة نداءات الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ لتجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود في باب الهوى لمدة لا تقل عن 12 شهرا. وأي إجراء غير ذلك سيكون بمثابة وجه من أوجه تسييس للمساعدات الإنسانية.

إن ما يحتاجه الشعب السوري الآن هو كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل يمكن التنبؤ به وآمن وموثوق لتقديم المساعدات وخدمات الحماية وبرامج التعافي المبكر وضمان سبل العيش في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يسرنا أن أعضاء المجتمع الدولي بادروا مرة أخرى في مؤتمر بروكسل السابع هذا الشهر بالتعهد بتقديم 5.6 بليون يورو لدعم الجهود الإنسانية في سورية والمنطقة. وهذه الموارد ثمينة في وقت يتسم بضغوط مالية كبيرة،، ويجب تحقيق أقصى استفادة من كل سنت لصالح السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليه. ونلاحظ أيضا الدعم الاستثنائي الذي قدمته دول المنطقة باستضافة اللاجئين. ويجب أن يستمر دعمهم أيضا. بيد أن مالطة تؤكد مجددا أن أي عمليات لضمان العودة الرسمية للاجئين والنازحين داخل سورية يجب أن تكون آمنة وقانونية وطوعية وكريمة.

وعلى المسار السياسي، نؤكد مجددا دعمنا لعمل المبعوث الخاص. ونحث الأطراف على أخذ التزاماتها مأخذ الجد، والنهوض باللعملية السياسية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). إن تأمين مستقبل سورية يتطلب بذل جهود منسقة ومتعددة الأطراف وشاملة يشارك فيها المجتمع المدني السوري والعاملات في مجال بناء السلام. وما من إجراء عدا ذلك سيحقق التغيير الذي تمس الحاجة إليه، ولهذا السبب ندعو أيضا إلى إستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف دون مزيد من التأخير. كما تشعر مالطة بقلق عميق إزاء الضربات الجوية في الأسبوع الماضي في الشمال الغربي، التي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا من المدنيين. وندعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وحماية جميع المدنيين في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد وأكرر أنه في هذا الوقت الحرج، يجب على المجلس أن يعمل بصورة متضافرة وأن يضع خلافاته جانبا بغية دعم ملايين السوريين في وقت حاجتهم المستمرة والواضحة بطريقة كافية ويمكن التنبؤ بها. وهذا أقل ما تتطلبه الحالة.

الرئيسة: أشكر ممثل مالطة على بيانه.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

أود بداية أن أشكر السيدة نجاة رشدي والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما الهامتين.

لقد اعتمد هذا المجلس، قبل تسع سنوات، آلية إيصال المساعدات عبر الحدود كتدبير استثنائي استجابة للتداعيات الإنسانية الخطيرة للأزمة السورية. واليوم، يظل وجود هذه الآلية محوريا لإيصال المساعدات الإغاثية، لا سيما بعد الزلزال المدمر الذي ضرب سورية، والذي جاء في وقت كانت فيه الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها جراء إثني عشر عاما من الأزمة السورية. ولهذا، ومع اقتراب انتهاء ولاية آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وفقا للقرار 2672 (2023)، نؤكد على ضرورة تمديد هذه الآلية لمدة اثني عشر شهرا. وذلك بناء على المبادئ الإنسانية والاحتياجات الهائلة. كما أن معبر باب الهوى يعتبر أساسيا في هذا الجانب، حيث تمر خمسة وثمانين في المائة من المساعدات عبر الحدود السورية – التركية. ونشدد أنه يقع على عاتقنا جميعا مسؤولية أخلاقية تحتم فصل الواجب الإنساني عن أي اعتبارات سياسية، وكذلك ضمان تلبية احتياجات الشعب السوري الشقيق.

ونؤكد مجددا على الحاجة الملحة لإيصال هذه المساعدات عبر كافة الطرق لضمان حصول جميع المحتاجين عليها. ونرى في هذا السياق أن قرار الحكومة السورية الأخير بتمديد فتح معبرين إضافيين لمدة ثلاثة أشهر أخرى استجابة للاحتياجات العاجلة جراء الزلزال، يعد خطوة هامة ساهمت في نقل آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية – التركية. أما بخصوص المساعدات عبر الخطوط، نحيط علما بمرور القافلة الحادية عشرة لأول مرة منذ شباط/فبراير هذا العام، وذلك قبل أيام فقط من تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. ونكرر دعواتنا إلى زيادة عدد هذه القوافل على نحو منتظم ومتواصل ودون عوائق.

ونطالب جميع الأطراف على الأرض بالسماح بمرور القوافل عبر الخطوط، إذ لا ينبغي أن تستخدم الجماعات المعرقلة هذه المساعدات كورقة مساومة. مع تأكيدنا أن عرقلة مرورها أمر غير مقبول. ولا بد من تقديم التسهيلات المناسبة لمرور القوافل الإنسانية من قبل كافة الأطراف المعنية. ونرحب، في هذا الصدد، بقيام الحكومة السورية بإعطاء الأمم المتحدة موافقتها المسبقة على إدخال المساعدات عبر الخطوط، كجزء من إجراءاتها لتسهيل وصول هذه المساعدات.

وبينما تُواصل دولة الإمارات جهودَها الإنسانية للتخفيف من الظروف المَعيشية الصعبة للسوريين، نُشدد على أهمية التركيز على مشاريع الإنعاش المُبكِر وإعادة إعمار البُنية التَّحتية وتأهيل المَرافِق العامة،

إذْ لا يزال السوريون يعانون من نقصٍ مُزمِن في الكهرَباء والوقود والمِياه، بينما يواجه أكثر من 12 مليون شخص نقصاً حاداً في الغِذاء، ويحتاج أكثر من 15 مليون شخص، نصفُهم من النساء والفتيات، إلى تَلَقِّي المساعدات. ولهذا، تؤمن دولة الإمارات أنَّ مشاريع الإنعاش المُبْكِر جوهرية لِتقديم الخَدَمات الأساسية للسوريين، فَهِيَ تُسهِم في بِناء المدارِس والمُستشفَيات والمنازِل وتُوَفِّر فُرَص عَمَلٍ لهم. ناهيكُم عن ضَرورتِها لِمُعالَجَة الأوضاع الإنسانية عبرَ نَهجٍ مستَدام، يُمكِن من خلالِهِ تهيئة الظروف المناسِبة للعودة الطَّوعية للاجئين، وبِما يخَفِّف من الضغوط على الدول المُستَضيفة لَهُم.

وقد عَمِلَت دولة الإمارات، ضِمنَ جهودِها لِدعم مشاريع الإنعاش المُبْكِر في المناطق المُتَأَثِّرة بالزلزال، على إنشاء ألف وَحدة سكنية مُؤَقتة وتأهيل أربعين مدرسة، إلى جانب الاستعداد للشُروع في إنشاء خَمسمِئَة وَحدة سكنية مُؤقتة إضافية. ولهذا تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة أن مشاريع الإنعاش المبكر جوهرية لتقديم الخدمات الأساسية للشعب السوري. فهي تسهم في بناء المدارس والمستشفيات والمنازل، وتوفر فرص عمل لهم.

ويرى بلدي أهمية دعم جهود إزالَة الألغام في الأراضي السورية، كجزءٍ من مشاريع الإنعاش المُبكِر. حيث تساهِم هذه الأنشطة في المساعدة على العودة للحياة الطبيعية، فضلاً عن تفادي التداعيات الكارِثِيّة على المدنيين، وفي مُقَدمَتِهِم الأطفال والعامِلين في المجال الإنساني.

وختاماً، ومع تأكيدِنا على الحاجة لتمديد آلية إيصال المساعدات عبرَ الحدود، إلا أنَّنا نؤكد ضرورة عَدَم اكتفاء المجلس بتدارُك الأوضاع الإنسانية، وإغفال الحاجة إلى إيجاد حلٍ سلمي ودائِم للأزمَة السورية، يُعالِج كافَة أبعادِها الأمنية والإنسانية والسياسية. كما نَتَطَلَّع في هذا السياق، إلى مواصَلَة المساعي الدبلوماسية العربية، التي نأمَل أنْ تُحرِز تقدماً يساعد سورية على تجاوُز مُختَلَف التحديات التي تواجِهُها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (سورية): تصاعدت مؤخراً الاعتداءات الوحشية والممارسات الإجرامية لقوات الاحتلال الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية، بما فيها الجولان السوري المحتل. ففي 20 حزيران/يونيه الجاري، اقتحمت تعزيزات كبيرة من قوات الاحتلال الإسرائيلية برفقة الجرافات، منطقة الحفاير شرق قرية مسعدة في الجولان السوري المحتل، لتجريف الأراضي الزراعية، تمهيداً لتنفيذ مخططها الاستيطاني الهادف إلى إقامة توربينات هوائية. ونظراً لخطورة هذه المخطط، وما له من تأثيرات سلبية، فقد تصدّى أهلنا العزّل في الجولان السوري المحتل لقوات الاحتلال، رفضاً لهذا المخطط الاستيطاني، والتي قابلتهم بوابل من الرصاص والقنابل الخانقة، مما أسفر عن إصابة خمسين مواطناً سورياً – بينهم إصابات خطيرة - واعتقال آخرين. لقد أعلن أهلنا في الجولان السوري المحتل في اليوم التالي يوم غضب وإضراب عام رافضين إجراءات الاحتلال وممارساته الإجرامية بحقهم وضد أراضيهم، والتي تأتي كجزءٍ من الإضرابات العامة والشاملة، التي نفذوها منذ عام 2019 لإفشال المخططات الاستيطانية الإسرائيلية التي تستهدف الجولان السوري المحتل، وتهدد بالاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى رأسها القرار 497 (1981).

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات كل تلك الجرائم، والاعتداءات، والممارسات اللاقانونية، وتطالب مجلس الأمن بالخروج عن صمته المطبق، والنهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق، ووضع حدٍ لكل سياسات الاحتلال والعدوان، ومساءلة مرتكبيها. وكنت أتمنى لو أن السيدة رشدي أشارت في إحاطتها إلى معاناة شعبنا في الجولان السوري المحتل جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. فهؤلاء هم جزء من الشعب السوري.

عقد يومي ٢٠-٢١ حزيران/يونيه الجاري الاجتماع الـ 20 للدول الضامنة وفق صيغة أستانا حول سورية في العاصمة الكازاخية. لقد حقق مسار أستانا منذ إنشائه إنجازات هامة على صعيد تقليص مساحة الإرهاب في سورية. كما أعربت الدول المشاركة في بيانها الختامي عن التزامها الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتصميمها على متابعة العمل المشترك لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والوقوف في وجه الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها ووحدة أراضيها، كما أدانت أنشطة التنظيمات الإرهابية والجماعات التابعة لها التي تنشط تحت أسماء مختلفة في أجزاء متعددة في سورية.

لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمها السيد مارتن غريفيث. كما ناقشنا في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن خلال جلسة الحوار التفاعلي غير الرسمي أوجه تطبيق مندرجات القرار 2672 (2023)، وخاصة تقييم التقدم في عملية إيصال المساعدات الإنسانية للسوريين، وتوفير الخدمات الأساسية لهم من خلال مشاريع التعافي المبكر. ووفد بلدي يود أن يشير إلى أن الاحتياجات الإنسانية في ازدياد، وأن الوصول إلى الخدمات الأساسية أصبح محدوداً بشكل أكبر، إلى جانب الأزمة الشديدة في المياه، التي تتسبب بمعاناة لما يقارب مليون سوري في محافظة الحسكة ومحيطها، وما تبعها من تفش لوباء الكوليرا.

إلى جانب النقص الحاد في الكهرباء الذي يفاقم معاناة السوريين في جميع مناحي حياتهم. وفد بلدي يؤكد أيضا الإجراءات الاستثنائية والعاجلة التي اتخذتها الحكومة السورية بعد وقوع الزلزال في 6 شباط الماضي، والتسهيلات والموافقات الشاملة التي منحتها للأمم المتحدة، بما في ذلك قرارها السيادي بفتح معبرين حدوديين إضافيين، وتمديد العمل بهما لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في 13 آب/أغسطس.

وفد بلدي يود أن يشير إلى عددٍ من التطورات التي أثرت سلباً على مجمل عملية الاستجابة الإنسانية للوضع في سورية، ومنها: عدم حصول أي تقدم على الإطلاق في إيصال المساعدات الإنسانية عبر الخطوط للأشخاص المحتاجين الذين لا يمكن الوصول إليهم عبر الحدود، وذلك جرّاء عرقلة المجموعات الإرهابية لها، حيث لم تسمح لأي قافلة مساعدات إنسانية بالوصول للشمال الغربي عبر الخطوط منذ مطلع العام الحالي، غن لعبة قيام بعض الدول المعادية بالتنسيق مع أدواتها الإرهابية في شمال غرب لتمرير قافلة وحيدة قبل موعد تمديد هذا القرار، هي لعبة خطرة تفضح أفعال هؤلاء في التلاعب بمصير المحتاجين لتلك المساعدات الإنسانية.

ويشدد أيضا على أن الزيادة المحدودة في عدد مشاريع التعافي المبكر، والزيادة الضئيلة في التمويل جعلها لا تلبي الحد الأدنى المطلوب منها، ولا يمكن أن تعكس تحسنا ملحوظا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية، وأن الأثر الفعلي لتلك المشاريع يبقى غير واضح.

إن مسألة انخفاض التمويل يمثل مصدر قلق حقيقي، وإعلان برنامج الأغذية العالمي عن تقليل عدد المستفيدين منه، يهدد بوقف المساعدات الغذائية الطارئة عن 2,5 مليون شخص في شهر تموز/يوليه القادم، مما سيؤثر على حياة الناس في كل أنحاء سورية. إن هذا التخفيض يعود للتراجع الحاد في التمويل والناجم عن عدم وفاء المانحين الدوليين بالتعهدات التي قطعوها إزاء خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، إذ لم يصل حجم التمويل للخطة البالغة لهذا العام 5,4 مليار دولار وحتى تاريخه 12 في المئة فقط، مما يعيق التنفيذ الكامل لأحكام القرار 2672 (2023).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما الذي يساعد على القدرة على التنبؤ: الوفاء بتمويل الخطة أم فترة ال 12 شهرا؟ الجواب بكل وضوح هو تمويل الخطة. بدون التمويل، لا يمكن القيام بأي شيء.

إن ما تم الإعلان عنه من تعهدات في مؤتمر بروكسل السابع للمانحين هو اختبار جديد لإرادة الدول المانحة وجديتها في الوفاء بالتزاماتها، وتحييدها للعمل الإنساني عن أية أجندة سياسية. هنا، أود أن أشير إلى أن كل مؤتمرات المانحين لا يمكن أن تعوض عما تم سرقته من ثروات الشعب السوري من قبل قوات الاحتلال الأجنبي على مر سنوات الأزمة.

هناك أيضا تأثير التدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مختلف القطاعات الإنسانية في سورية. لقد أشار تقرير الأمين العام الأخير (S/2023/419) إلى تأثير تلك التدابير على مشتريات، ومدفوعات الأمم المتحدة. وفد بلدي يؤكد مجددا على أن كل ما يسمى بالاستثناءات التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في فترة ما بعد الزلزال لم يكن لها أي أثر على أرض الواقع. إن بعض مسؤولي الاتحاد الأوروبي يواصلون مواقفهم العدائية تجاه سورية، وتسييسهم للشأن الإنساني فيها، والمتاجرة بمعاناة السوريين عبر الاستمرار بفرض الإجراءات القسرية اللاإنسانية واللاأخلاقية، وتغييبه للدولة السورية عن مؤتمرات بروكسل للمانحين، الجهة المعنية بعرض الاحتياجات والتحديات التي تواجه شعبها.

إن الوضع الأمني والإنساني المتردي في المخيمات الواقعة في مناطق سيطرة القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، كمخيمي الركبان والهول، تتحمل مسؤوليته الولايات المتحدة الأمريكية، فسياساتها الهدامة تجاه سورية هي التي أوصلت ملايين السوريين إلى حالة انعدام الأمن والاستقرار، وحولت جزءاً كبيراً منهم إلى لاجئين ونازحين، وأفقدتهم أمنهم الغذائي، ووضعتهم في وضع إنساني صعب.

إن الادعاءات المتكررة للولايات المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية لمخيم الركبان في منطقة التنف عن طريق منظمات غير حكومية تابعة لها هي محاولة لمواصلة تقديم الدعم لأدواتها من التنظيمات الإرهابية المتواجدة هناك كتنظيم مغاوير الثورة، والتنصل من مسؤوليتها إزاء الوضع الإنساني في الركبان. ووفد بلدي يشدد على أن الحل الوحيد لإنهاء الوضع المتردي في مخيمي الركبان والهول هو إغلاقهما بشكل نهائي.

كما يشدد أيضاً على تحمل الدول الأعضاء لمسؤوليتها في استعادة رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الهول لمحاكمتهم، وإعادة تأهيل، وإدماج نسائهم، وأطفالهم.

أود، في الختام، أن أشير إلى أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين خاصة بعد الزلزال، تقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وتزيد من قدرتهم على الصمود، بالإضافة إلى عدم تسييس موضوع عودة اللاجئين أو منع عودتهم، والتي تتطلب تأهيل للبنى الأساسية اللازمة لعودة كريمة لهم، بما في ذلك من خلال تمويل جهود إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة، علاوة على وفاء المانحين بتعهداتهم بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية ومشاريع التعافي المبكر. أما الرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية أحادية الجانب، فهو واجب أخلاقي وإنساني من الدول التي تفرضها لوقف تجويع شعب سورية وأطفالها.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي، والسيد مارتن غريفيث والأمين العام على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات، وعلى المعلومات المستكملة عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

كما أبرز مقدمو الإحاطات اليوم وفي أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/419)، تدهورت الحالة الإنسانية في سورية بشكل كبير بسبب الزلزال المدمر الذي وقع في 6 شباط/فبراير 2023، ووصلت احتياجات السكان المتضررين إلى أعلى مستوياتها منذ بداية النزاع. وفي الوقت نفسه، فإن عدم كفاية تمويل خطة الاستجابة الإنسانية مدعاة للقلق ويتطلب دعما أكبر.

إن الزيارة التي قام بها السيد غريفيث مؤخرا إلى دمشق، حيث أجرى مناقشات مثمرة مع رئيس الجمهورية العربية السورية ووزير خارجيتها، وتناول على وجه التحديد الحالة الإنسانية في البلد، خطوة إيجابية. ونشيد بالسيد غريفيث على جهوده الدؤوبة ونعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وشركائها على تفانيهم الراسخ في مساعدة الشعب السوري وعلى العمل بجدية من أجل التخفيف من معاناتهم الهائلة.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن قرار الحكومة السورية بفتح معبري باب السلام والراعي الحدوديين، إلى جانب تمديد هذا الفتح لمدة ثلاثة أشهر حتى 13 آب/أغسطس، قد يسر إلى حد كبير الوصول المباشر والفعال إلى الأفراد المتضررين. ونشيد بالحكومة السورية على تعاونها البناء، الذي أدى دورا حاسما في تمكين تعزيز العمليات الإنسانية.

ووفقا لتقرير الأمين العام، أعاقت الجزاءات الانفرادية المستمرة المساعدة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الحيوية. وعلى وجه التحديد، كان للجزاءات أثر كبير على مجالين رئيسيين، وهما المشتريات والمدفوعات، وما فتئت أقسام الامتثال في المصارف ترفض أو تؤخر تجهيز المعاملات المالية. ويبين التقرير أن الاستثناءات الإنسانية المزعومة غير فعالة وغير عملية. ونشدد بقوة على الحاجة الملحة إلى إلغاء تلك التدابير غير القانونية. ونجدد أيضاً دعوتنا إلى تقديم المساعدة الإنسانية دون شروط ووفقاً لمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد وعدم التمييز. وينبغي ألا تعوق الاعتبارات السياسية إيصال المساعدة إلى المحتاجين.

وعلى الرغم من التشديد الواضح في القرار 2672 (2023) على الحاجة إلى تحسين عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس في جميع أنحاء البلد، لم يطرأ تحسن كبير على تلك العمليات خلال الشهر الماضي. تشكل عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وسيلة قانونية أساسية لتقديم المساعدة الإنسانية، ولا غنى عن فعاليتها. ونؤيد تقديم المساعدة من خلال الآلية العابرة للحدود. بيد أننا نكرر موقفنا بأن تلك الآلية ترتيب مؤقت يجب تنفيذه بطريقة غير تمييزية، مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وتؤدي مشاريع الإنعاش المبكر، بوصفها إحدى الركائز الأساسية الثلاث للقرار 2672 (2023)، دوراً رئيسياً في تحسين الوضع الإنساني العام وإرساء الأساس لانتعاش مستدام في سورية. وينبغي أن تهدف تلك المشاريع إلى استعادة البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك المياه والكهرباء والصرف الصحي ومرافق الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية، وإعطاء الأولوية لجهود إزالة الألغام. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها إظهار الدعم الثابت لتلك المشاريع والعمل بدأب لضمان تنفيذها بشفافية ودون أي شكل من أشكال التمييز.

وتظل إيران ملتزمة بالتعاون مع شركائها في عملية أستانا لتحقيق تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية. وخلال الاجتماع الأخير الذي عقد يومي 20 و 21 حزيران/يونيه شدد ممثلو إيران وروسيا وتركيا، بصفتهم دولاً ضامنة لمسار أستانا، من بين أولويات مختلفة، على أهمية تسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم في سورية، مع ضمان حقهم في العودة والحصول على الدعم. كما كرروا معارضتهم للاستيلاء غير القانوني على عائدات النفط التي تعود إلى سورية وتحويل وجهتها وأدانوا أعمال الدول الداعمة للجماعات الإرهابية، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في شمال شرق سورية. ونسلط الضوء على دعمنا للحوار السوري – التركي المستمر، مقرّين بدوره الحاسم في تلك الجهود الأوسع نطاقاً.

ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها، ودون استخدام ذلك ذريعة لانتهاك تلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. يشكل الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأجنبية، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة في سورية، انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو مصدر رئيسي لانعدام الأمن في البلد. وندعو إلى الانسحاب الفوري والكامل لتلك القوات غير الشرعية، لما يكتسيه ذلك من أهمية أساسية في تهيئة بيئة مؤاتية لحل الأزمة واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

ونؤيد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب فرصة لمواصلة التقدم المحرز نحو حل الأزمة. وفي ذلك السياق، نحن ثابتون في دعمنا لجهود المبعوث الخاص وانخراطه النشط مع جميع الأطراف.

وفي الختام، ندين بشدة استمرار أعمال العدوان والهجمات العسكرية التي يشنها النظام الإسرائيلي على سورية، ولا سيما تلك التي تستهدف البنية التحتية المدنية، إلى جانب استمرار احتلال الجولان السوري. ويجب على مجلس الأمن أن يتخلى عن معاييره المزدوجة الحالية وأن يتصدى للأنشطة الخبيثة وأعمال العدوان التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، والتي تتعارض بوضوح مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتنتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الأنشطة الخبيثة لا تزعزع استقرار المنطقة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم التوترات.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. وأشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائبة المبعوث الخاص رشدي على إحاطتيهما.

من أجل وضع حد للنزاع المستمر منذ 12 عاماً في سورية وآثاره المزعزعة للاستقرار، بات من الأهمية بمكان معالجة أبعاده المختلفة بفعالية وبطريقة متزامنة وتدريجية. وعلى هذا الأساس شاركنا في الاجتماع العشرين الرفيع المستوى لمسار أستانا في الأسبوع الماضي. وتم خلال الاجتماع التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والوحدة الوطنية، والمكافحة الفعالة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعطيل الأجندات الانفصالية. وأكدنا على ضرورة إبقاء الحالة هادئة على أرض الواقع مع تهيئة الظروف لعودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة، فضلاً عن تيسير إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق. وينبغي عودة اللجنة الدستورية للانعقاد في أقرب وقت ممكن بغية التغلب على المأزق السياسي الحالي. وندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتلك الغاية.

إن إرهاب حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في سورية يشكل تهديداً كبيراً لا لاستقرار سورية وسلامة أراضيها وحسب، لكن أيضاً لمصالح أمننا القومي الوجودي. ومنذ بداية هذا العام، نفّذ هذا التنظيم الإرهابي ما مجموعه 67 هجوماً من تل رفعت ومنبج على أهداف داخل تركيا وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سورية. وتركيا مصممة على القيام بكل ما هو ضروري للقضاء على ذلك التهديد وحماية مواطنيها وحدودها، في امتثال كامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية. وفي هذا الشهر، شهدنا تقريرين للأمين العام يظهران العواقب المدمرة للزلزال، فضلاً

عن مدى الاحتياجات الإنسانية المستمرة على أرض الواقع. ونقدّر دور الأمم المتحدة من حيث جهودها للتخفيف من محنة السكان المتضررين. ومنذ وقوع الزلازل، عبرت حدودنا أكثر من 3 000 شاحنة مساعدات وأكثر من 140 بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة متجهة إلى شمال غرب سورية. وبالإضافة إلى العملية الواسعة النطاق الجارية في معبر باب الهوى، كان استخدام معبرين حدوديين إضافيين – باب السلام والراعي – مفيداً أيضاً.

وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى إمكانية التنبؤ مع منظور أطول أجلاً للتمكن من مواصلة عملياتهم الحاسمة. إن إعلان برنامج الأغذية العالمي أن عدد المستفيدين سينخفض بمقدار النصف، مما يترك 2,5 مليون شخص في خطر ما لم يتم توفير تمويل إضافي، هو أمر مقلق للغاية. ونأمل تعديل تلك النتيجة غير المنشودة بتأمين الدعم المالي الكافي. وسيكون الوقت مناسباً أيضاً لوضع طرائق جديدة للمساعدة من خلال زيادة فرص الحصول على سبل العيش من خلال أنشطة الإنعاش المبكر وإعادة التأهيل وفقاً للقرار 2672 (2023). كما أن إيصال المعونة عبر خطوط التماس مهم لاستكمال الجهود الإنسانية الأخرى. وقد أنجزت بنجاح مهمة عبر خطوط التماس إلى إدلب الأسبوع الماضي. وما زلنا نشجع جميع الأطراف على تيسير البعثات المنتظمة عبر خطوط التماس.

وفي ظل الظروف الحالية، وخاصة في شمال غرب سورية الذي عانى من أكبر الأضرار الناجمة عن الزلازل، تظل آلية الأمم المتحدة عبر الحدود حبل النجاة الوحيد الذي يمكن لملايين السوريين المحتاجين التمسك به. لذلك فإن تمديد مجلس الأمن لولاية الآلية العابرة للحدود لمدة 12 شهراً سيكون ذا أهمية حاسمة. ومن شأن توسيع نطاق الولاية لتشمل معابر حدودية إضافية أن يسهم أيضاً في إمكانية التنبؤ، وهو أمر ضروري للاستفادة على نحو أفضل من تلك المعابر. وندعو أعضاء المجلس إلى أن يسترشدوا بالاعتبارات الإنسانية وحدها وأن يتصرفوا وفقاً لذلك.

الرئيسة: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20